بنك المغرب ووضعية الاستثمار

عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، مجلس النواب

الثلاثاء 15 فبراير 2022

الفهرس

مقدمة

I. الاستثمار من خلال الحسابات الوطنية
1. حجم الاستثمار ومقارنة دولية
2. مردودية الاستثمار
3. تطور الاستثمار
4. طبيعة الاستثمار

II. الاستثمار على مستوى المقاولة
1. المُحَدِّدات النظرية والتجريبية للاستثمار الخاص
2. مصادر المعطيات حول الاستثمار الخاص في المغرب
3. بعض المعطيات حول النسيج الإنتاجي المغربي
4. المعيقات الرئيسية لتطور المقاولات
5. تأثير الأزمة وتحدي الإقلاع

III. مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار
1. استقرار الأسعار وانتقال قرارات السياسة النقدية
2. مواكبة ودعم النسيج الإنتاجي
3. بنك المغرب في مواجهة كوفيد-19: تذكير بالتدابير المتخذة وتأثيرها
4. مهام أخرى
5. إصلاح نظام الصرف

خاتمة وآفاق

مقدمة

- الاستثمار هو مُحَرك النمو وبالتالي مصدر خَلْق الثروات وإحداث مناصب الشغل، وهذا ما يُفسر العمل الدؤوب للبلدان من أجل توفير الظروف المُوَاتية لتشجيع الاستثمار الوطني وجَذْب الاستثمار الأجنبي.

- وهو مُكَوّن أساسي للطلب، ويُشَكِّلُ بالنسبة للسلطات العمومية رَكِيزَة لِتَشْجيع النشاط الاقتصادي عن طريق سياسات مالية تَحْفِيزِيَّة ونقدية تَيْسِيرِيَّة.

- ويُنْجَزُ الاستثمار إِمَّا من طرف الدولة، أو المُقاولين الخَوَاص أو الوحدات الاقتصادية الأجنبية.

- كما يُقاس خلال سنة معينة عن طريق إجمالي تكوين رأس المال. ومن شأن هذا المُجَمَّع (Agrégat)، عندما تكون المعطيات مُتَاحة، أن يُقَسَّمَ إلى استثمار عمومي وخاص أو حسب القطاعات أو فروع الأنشطة.

- ومن جانبه، يُقاس المجهود الاستثماري، سواء من حيث القيمة أو الحجم (بالأسعار المُتَسَلْسِلَة) أو، من أجل المقارنة دوليا، بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي.

الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

أولا: الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

1. حجم الاستثمار ومقارنة دولية

يُسَجِّلُ المغرب نِسبةَ استثمارٍ مُرْتفعة مقارنة بالعديد من الدول ...

- إذْ بَلَغَ مجهود الاستثمار من حيث القيمة، ما مُتَوَسِّطُه 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 2000 و2019، مقابل 25,6% كمتوسط عالمي و29% كمعدل للبلدان ذات الدخل المتوسط–الفئة الدنيا

نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

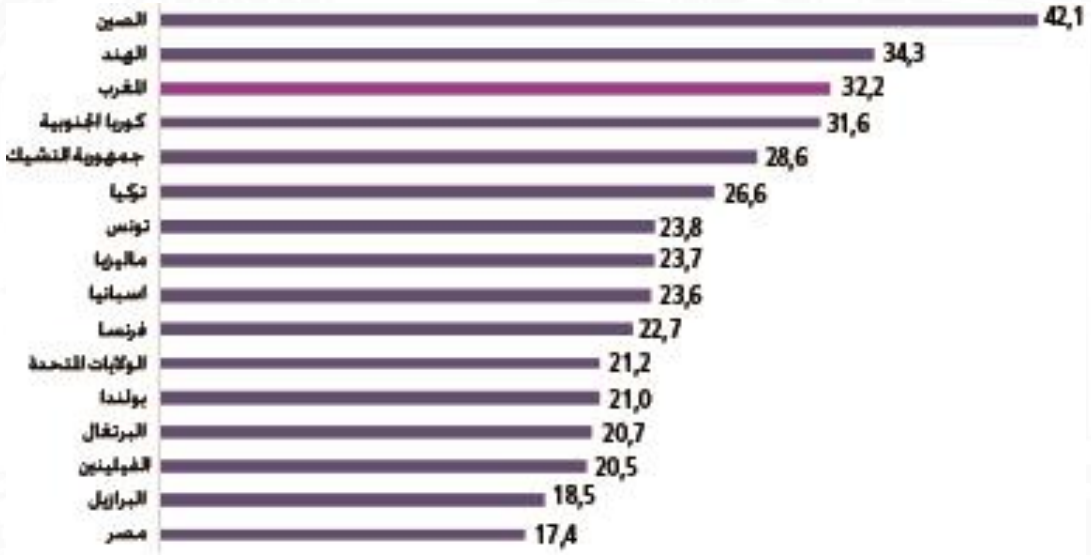

المصدر: البنك الدولي.

أولا: الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

1. حجم الاستثمار ومقارنة دولية

... وتبقى هذه النسبة مبدئيا كَافِيَةً لتحقيق آمَالِ اللِّحَاق بِرَكْبِ النمو الاقتصادي ...

- إذْ يُعادل مستوى الاستثمار في المغرب ذلك المُسَجَّل في الدول التي حققت "مُعْجِزَات اقتصادية".
- فخلال السنوات الممتدة من 1970 إلى 1990، بلغت نسبة الاستثمار في الدول التي سُميت "التَّنَانِينُ الآسيوية" (Dragons asiatiques) 30% في المتوسط. وفي بلدان جنوب أوروبا، بلغ الاستثمار 25% خلال الفترة التي عرفت فيها نموا قويا.
- وتبقى الخلاصة الرئيسية من هذه المعطيات هو أن المغرب، ورغم أنه يقوم بمجهود استثماري كافٍ من الناحية الكَمِّيَة، لم يَتَمَكَّن بعد من الالتحاق بِرَكْبِ الدول الصاعدة وتحقيق الإقْلاع الاقتصادي المَنْشُود.

نسب الاستثمار في البلدان التي حققت "معجزات"
من حيث النمو (نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي متوسط 1970-1990)

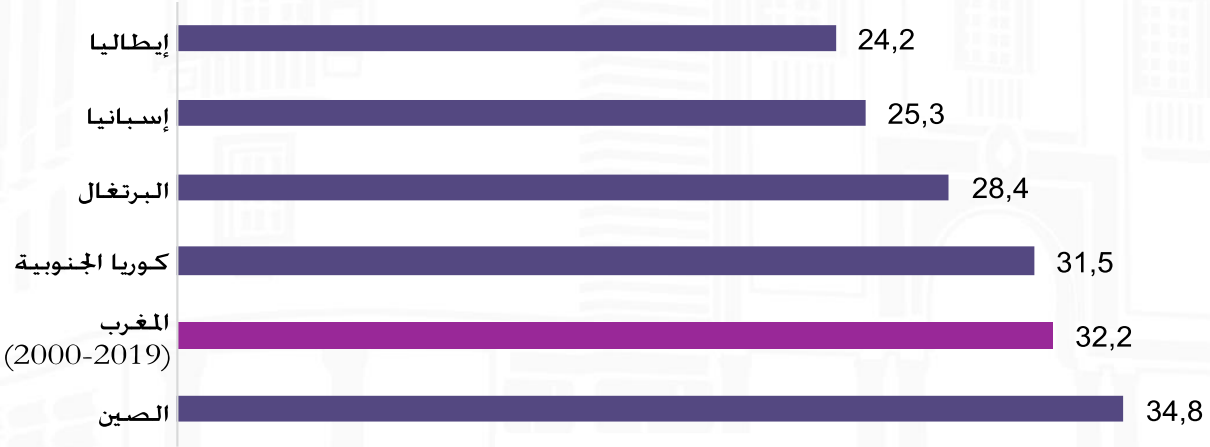

المصدر: البنك الدولي.

أولا: الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

2. مردودية الاستثمار

وترجع هذه النتيجة إلى الضُّعفِ النِّسْبِي لمردودية الاستثمار ببلادنا ...

- فغالبا ما تُقاس مردودية الاستثمار بواسطة المُعَامِل الهامشي للرأسمال (ICOR)، الذي يُمَثِّل عدد وحدات الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي) الضرورية لتحقيق نقطة نمو واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي. وكُلَّما كان المُعامل الهامشي منخفضا، كُلَّما كان الاستثمار أكثر مردودية.

- وبِمُعامل هامشي يبلغ 9,4 في المتوسط خلال الفترة 2000-2019، يبقى الاستثمار في المغرب ذو مَرْدُودِيَّة ضعيفة نِسْبِيًّا، مقارنة على الخصوص مع البلدان ذات الدخل المتوسط-الفئة الدنيا التي ينتمي إليها حيث يصل إلى 5,7.

معامل ICOR
(المتوسط خلال الفترة 2000-2019)

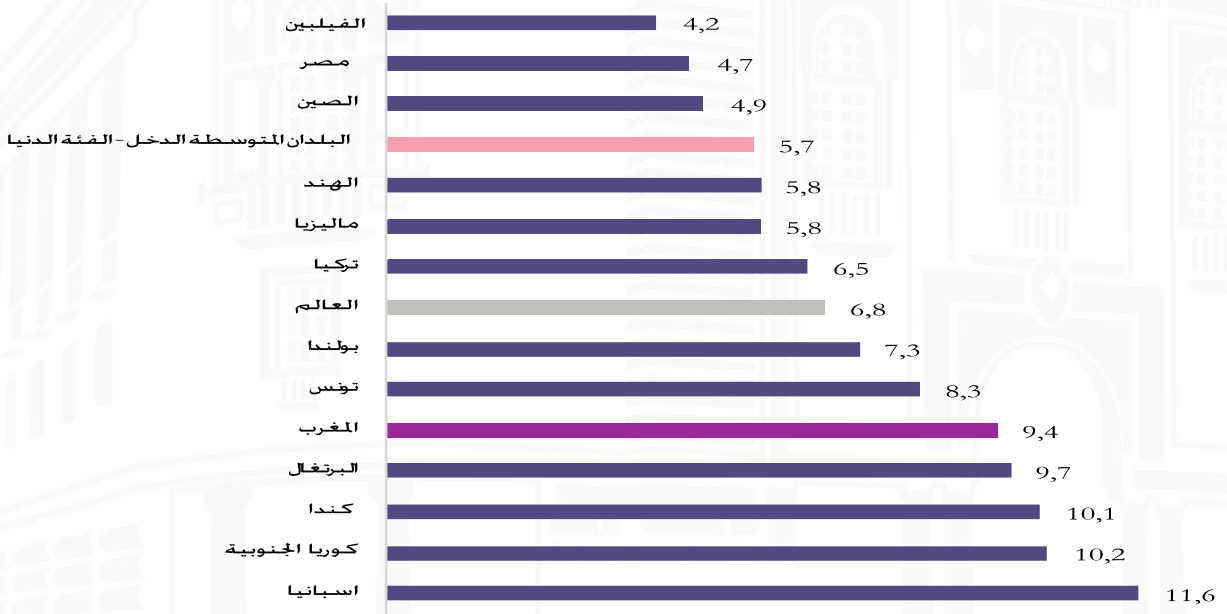

المصادر: معطيات البنك الدولي وحساب بنك المغرب

أولا: الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

2. مردودية الاستثمار

... وبالتالي، فإن تَأْثِيرَ الاستثمار على خَلْقِ فُرَصِ الشغل يبقى ضعيفا

- فما بين 1999 و2019، ورغم بقاء المُعامل الهامشي للرأسمال شِبْه مُسْتقر، تَرَاجع مُحتوى النمو من حيث عدد مناصب الشغل المُحْدَثة بشكل ملموس. فَكُلُّ نقطة من النمو كانت تَخْلُق أقل من 21 ألف فرصة عمل ما بين 2010 و2019 مقابل ما يزيد عن 30 ألف منصب شغل ما بين 2000 و2009.
- وبالتالي، يكون الاقتصاد الوطني قد أَحْدَث سنويا نحو 144 ألف منصب ما بين 1999 و2009 وحوالي 72 ألف منصب ما بين 2010 و2019، أي ما مُعَدَّلُه 108 ألف فرصة عمل خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019.

النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل

المصادر: معطيات المندوبية السامية للتخطيط وحساب بنك المغرب.

أولا: الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

2. مردودية الاستثمار

- وتَبْقى هذه الوَتيرة غَيْر كافية لِتَقْليص نسبة البطالة بشكل مَلْمُوس. فَمُقابل إحداث 108 ألف منصب شغل، تَزَايَد عدد السكان النَّشِيطِين سنويا بنحو 89 ألف، وبالتالي لم يَتَرَاجع عَدَدُ العاطلين إلاَّ قليلا، لِيَنْتَقِل من 1,5 مليون إلى 1,1 مليون خلال العِقْدَين الأخيرين.

- وعلاوة على ذلك، كانت نسبة البطالة ستكون أعلى بكثير لو لَمْ يَكُن مُعَدَّلُ النشاط ضعيفا (Taux d'activité) (أي عدد السكان النشيطين، المُشْتَغلين أو العاطلين نِسبةً إلى السَّاكنة في سِنِّ الشُغل).

- وعرفت هذه النسبة انخفاضا ملحوظا خلال العشرين سنة الماضية، حيث انْتَقَلَت من 55% سنة 1999 إلى 45,8% سنة 2019. وتبقى أيضا منخفضة مقارنة بالمتوسط الدولي (60,8%)، في حين يبقى هذا المستوى المُنْخفض خاصِيَّةً يَتَقَاسَمُهَا بَلَدُنَا مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- ولو كانت هذه النسبة –فَرَضًا– في نفس مستوى متوسط البلدان ذات الدخل المتوسط–الفئة الدنيا (55,8%)، فإن عدد السكان النشيطين كان لِيَرْتَفِعَ بِوَاقِع 220 ألف شخص سنويا عوض 89 ألف ونسبة البطالة كانت سَتَتَفَاقَمُ بِواقع 16,2 نقطة مئوية إلى 25,4%.

أولا: الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

3. تطور الاستثمار

- وفيما يخص تطور الاستثمار في المغرب منذ بداية الألفية الثالثة، فقد سجل من حيث الحجم وتيرة نمو بنسبة 8,5% ما بين 2000 و2009، ثم تَبَاطَأَ إلى 2,9% ما بين 2010 و2019.

- وقد وَاكَبَ هذا التباطؤ انخفاض مَلْحُوظ في مستوى التَّقَلُّب (Volatilité).

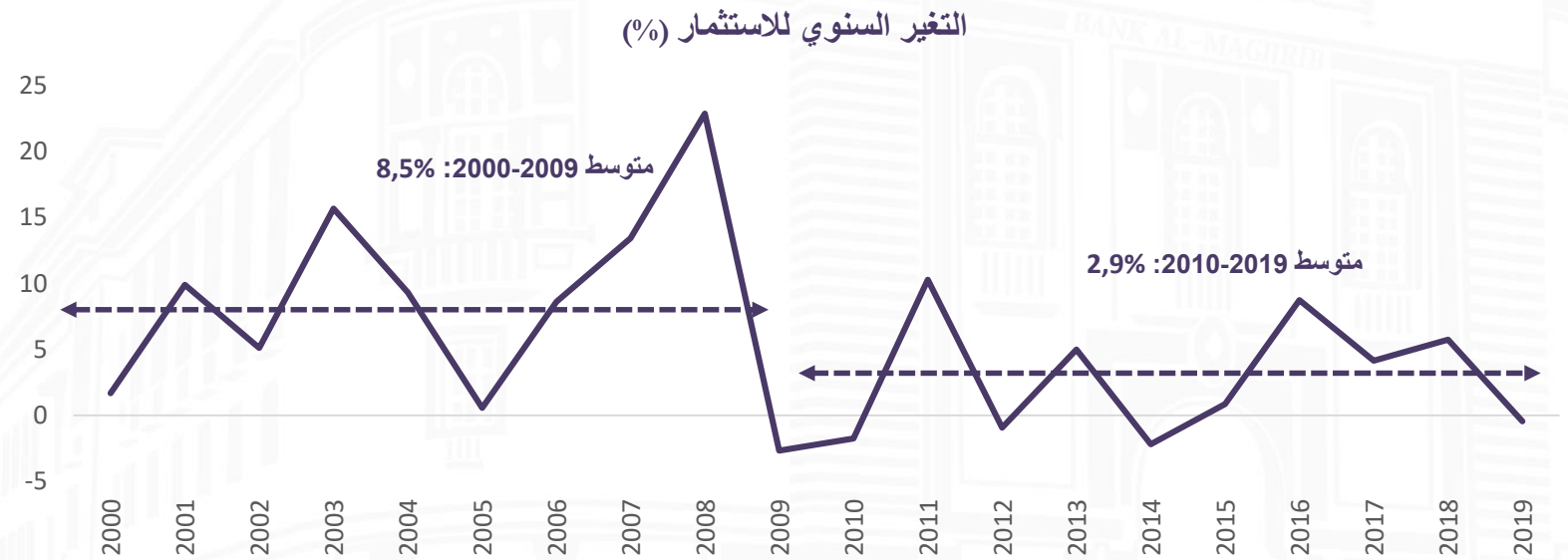

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

أولا: الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

4. طبيعة الاستثمار

ويُساهم القطاع العمومي بشكل مُهِم في مجهود الاستثمار ...

- فَرغم عدم توفر معطيات مُنْتَظِمَة في الحسابات الوطنية حول توزيع الاستثمار بين القطاعين العمومي والخاص، إلا أن بعض المعلومات المَتَفَرِّقَة والمُتَاحَة تُشِير إلى أن الاستثمار العمومي يُساهم بشكل مُهم في مجهود الاستثمار.
- فحسب مُعْطيات المندوبية السامية للتخطيط، تُمثل الإدارات العمومية (الإدارة المركزية، الإدارات العمومية المحلية وإدارات الضمان الاجتماعي)، 19% من الاستثمار في 2019. هذا وإذا أَضَفْنَا إلى ذلك مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية الغَيْر المُدْرَجَة ضِمن هذا القطاع المؤسساتي، فَسَيَصِلُ هذا الرقم إلى مستوى أعلى، إذ تُشِير معطيات المالية العمومية التي تَخْتَلِفُ عن الحسابات الوطنية أن الاستثمار العمومي وصل إلى 245 مليار درهم في قانون المالية لسنة 2022، بعد 230 مليار في سنة 2021 و198 مليار عام 2020.
- وفي نفس السياق، يُشِير تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي إلى أن حصة الاستثمار الخاص تصل 35% وَيُوصِي بِرَفْعِها إلى 65%.

تطور الاستثمار العمومي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

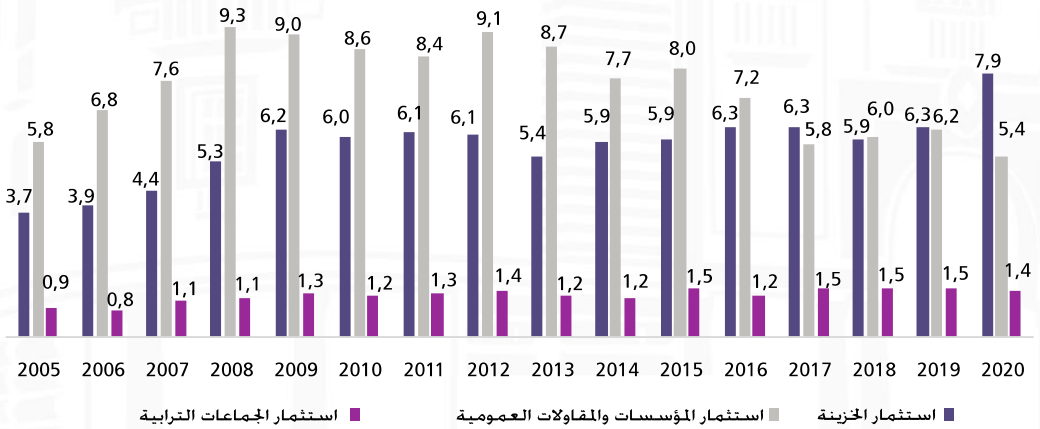

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

أولا: الاستثمار من خلال معطيات الحسابات الوطنية

4. طبيعة الاستثمار

وحيث أن مُعْطيات المحاسبة الوطنية لا تُمَيِّزُ بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي بصفة واضحة، فإن بيانات مكتب الصرف تُظهر أن المغرب يظل ذا جاذبية للاستثمار لا يُسْتَهَان بِها.

- فقد سَجَّل خلال السنوات الستة عشر (16) الأخيرة تَدَفُّقًا صافيا للاستثمارات بلغ حوالي 22 مليار درهم سنويا، أي ما يُعادل في المتوسط 2,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- ويَظَلُّ هذا الأداء قريبا من المتوسط العالمي وأعلى من مُتوسط مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط–الفِئَة الدُّنْيَا التي ينتمي إليها (1,9% من الناتج الداخلي الإجمالي).

الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

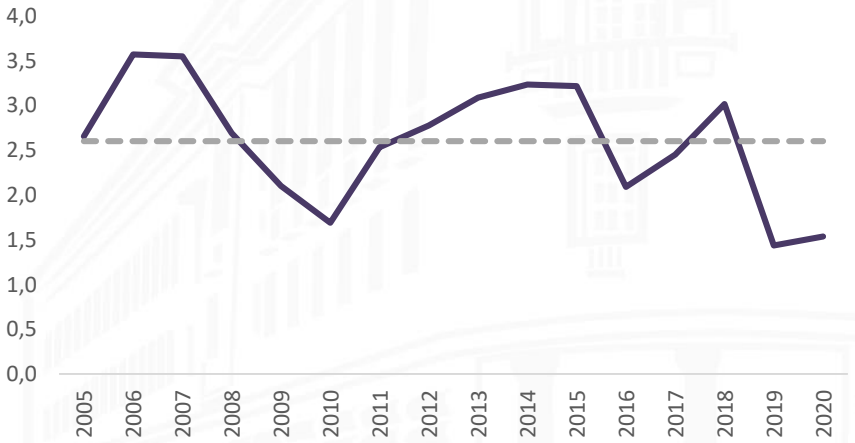

المصدر: مكتب الصرف.

صافي الاستثمارات الخارجية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي (متوسط 2015–2019)

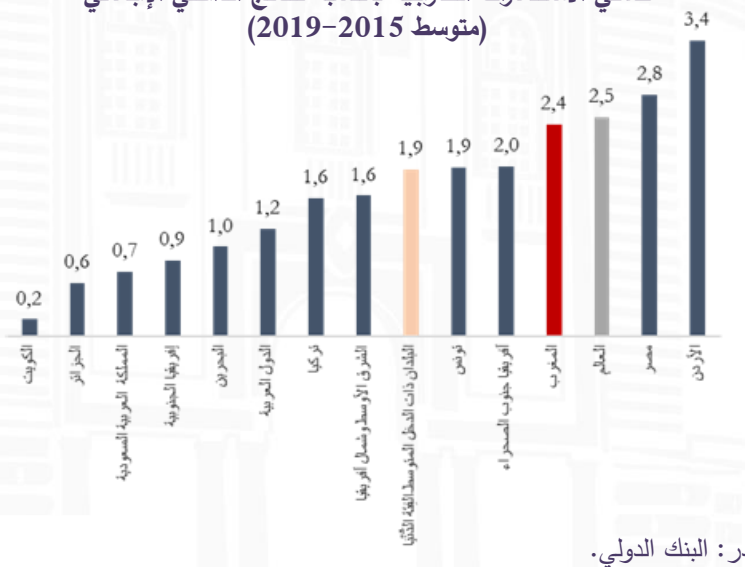

المصدر: البنك الدولي.

الاستثمار على مستوى المقاولة

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

1. المُحَدِّدات النظرية والتَّجْرِيبية للاستثمار الخاص

لقد شَكَّلت سياسة الاستثمار على مُستوى المقاولة موضوعَ عَدَدٍ كبير من الدراسات النظرية والتَّجْرِيبية من أجل التَّعَرُّف على مُحَدِّداتِها وفهم الطريقة التي من خلالها يُمكن للسياسة الاقتصادية أن تُؤثر عليها.

وبَرَزَت في هذا السياق ثلاث نظريات رئيسية وهي:

1) **نَمُوذَج التَّسْريع** (Modèle d'accélérateur): وفي هذا النموذج، عندما تَقْتَرِب المقاولة من الاستخدام الكامل لقدراتها وتَتَوَقَّع ارتفاع الطلب على مُنتجاتها، يُصبح الاستثمار مُبَرَّرًا.

2) **النظرية التقليدية الجديدة** (Théorie néoclassique): تَستثمر المقاولات في وحدة إضافية للرأسمال حين تُساوي قيمة الإنتاج الإضافي المُحدث (والمسمى الناتج الهامشي للرأسمال/Produit marginal du capital) على الأقل تكلفة استخدام الرأسمال. وتتضمن هذه التكلفة على الخصوص مستوى أسعار الفائدة، ونسبة الاستهلاك (taux d'amortissement) والضرائب.

3) **نظرية q de Tobin:** يتم احتساب معامل **q de Tobin** على أساس القيمة السوقية للأصول/ قيمة استبدال الأصول (التي تعتبر غالبا القيمة الصافية المحاسبية). وإذا كان q أعلى من 1، يُصْبِحُ في مصلحة المقاولة أن تستثمر والعكس صحيح. وبالتالي، فتقلبات أسعار الأسهم في البورصة، تُحدد بشكل كبير تغيرات معامل q ويكون لها بذلك تأثير على استثمار المقاولات.

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

1. المُحددات النظرية والتجريبية للاستثمار الخاص

وفي نفس الصدد، تظهر الدراسات التجريبية عدة عوامل تؤثر على الاستثمار، منها على الخصوص:

- جودة الآليات المؤسساتية مثل تنفيذ العقود وحقوق الملكية

Institutional and structural determinants of investment worldwide" ; Jamus Jerome Lim ; 2014

- مستوى عدم اليقين

Uncertainty and Investment Dynamics » Nick Bloom, Stephen Bond and John van Reenen ; Oxford University ; 2007

- التفاوت في الدخل الذي يزيد من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وعدم اليقين

Income distribution, political instability, and investment " ; Alberto Alesina, Roberto Perotti ; Harvard University ; 1995

- السياسة النقدية التي تؤثر على الاستثمار من خلال قنوات الائتمان البنكي وأسعار الفائدة

How monetary policy affects investment in the euro area " ; Elena Durante, Annalisa Ferrando, Philip Vermeulen ; 2020

- مستوى نضج القطاع المالي وبنيته

Institutional and structural determinants of investment worldwide" ; Jamus Jerome Lim ; 2014

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

2. مصادر المُعطيات حول الاستثمار الخاص في المغرب

تَظَلُّ المعلومات حول الاستثمار الخاص في المغرب مُتَجَزِّئَة ومُتاحة لكن غالبا بعد آجال غير قصيرة، مِمَّا لا يُمَكِّنُ من تقييم تطوره في الوقت المناسب.

ومن المصادر الرئيسية للمُعطيات حول الاستثمار يُمكن أنْ نَذْكُرَ:

- **البحوث السنوية والبِنْيَوِيّة للمندوبية السامية للتخطيط:** تقوم بِتَجْميع المعلومات اللازمة لإعداد الحسابات الوطنية وذلك في عدة قطاعات. غير أن النتائج التفصيلية لهذه البحوث لا يَتِمُّ نَشْرُها.
- **بحث وزارة الصناعة:** يَتَعَلَّقُ الأمر بإحصاءٍ للمقاولات المغربية في قطاعات الصناعة والخدمات وترحيل الخدمات (Offshoring). ويَهُمُّ تطورَ عِدة مُؤشرات كبرى، مثل الاستثمار والصادرات والإنتاج والتشغيل. غَيْرَ أن النتائج التفصيلية لهذه البحوث لا يَتِمُّ نَشْرُها كذلك.
- **البحث النَّوْعِي للبنك الدولي لدى المقاولات** الذي يهم 1096 مقاولة ويتعلق بِبَحْثٍ لدى عَيِّنَةٍ تَمْثِيلية لمقاولات القطاع الخاص. ويَشْمَلُ مواضيع متعددة مُرْتبطة بِمُناخ الأعمال، لاسيما الولوج إلى التمويل، والرشوة والبنيات التحتية والمنافسة وبشكل خاص تمويل الاستثمار ويُنْجَزُ في 151 دولة.
- **البحث الشهري للظرفية في القطاع الصناعي لبنك المغرب:** يقوم على الخصوص بِتَجْمِيع المُعطيات المتعلقة بِنَفَقَاتِ الاستثمار وتوجهات أرباب المقاولات فيما يتعلق بالاستثمار.

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

2. مصادر المعطيات حول الاستثمار الخاص في المغرب

- **المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC):** يتوفر على مُعطيات تَتَعلق على الخصوص بإحداث المقاولات، والوضعية المالية النَّاجِمَة عن حصيلة المقاولات...، ويَتِمُّ تَجْميع المعطيات وِفْقًا لِمُقتضياته القانونية، لكن استغلالها من الناحية الإحصائية، وهو ما نقوم به في بنك المغرب، يتطلب مجهودا كبيرا للتأكد من مَوْثُوقِيَّتِها وتَكْيِيفِها.

- **مُعطيات مكتب الصرف حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** تعتمد أساسا على المعاملات الدولية ويتم استكمالها بواسطة معطيات مُتنوعة مثل حسابات الشركات، وإِشْعَارات سُلطات البورصة ...

- **الإحصائيات النقدية:** تتضمن على الخصوص مساهمة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في تمويل المقاولات.

- **المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة:** أُحدث سنة 2013 من طرف بنك المغرب بِمَعِيَّةِ عدة شُركاء، ويتوفر على معطيات حول المقاولات ذات الشخصية المعنوية كما تلك ذات الشخصية الذاتية. ويحصل على المعطيات من عدة مصادر: المديرية العامة للضرائب، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الصناعة والتجارة وبنك المغرب.

وأمام هذا التشتت في المصادر من جهة وصعوبة الولوج إلى المعلومة خاصة المُفَصَّلَة من جهة أخرى، يحتاج بلدنا اليوم إلى إحداث مَرْجِعٍ وطني للمقاولات (Répertoire national des entreprises) على غِرَارِ البلدان المتقدمة وبعض الاقتصادات الصَّاعِدة. وسَيُمَكِّنُ ذلك من التوفر على معلومات مَوْثُوق فيها، وشاملة ومُحَيَّنة حول وضعية النسيج الاقتصادي.

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

3. بعض المعطيات حول النسيج الإنتاجي المغربي

يتميز النسيج الإنتاجي المغربي ببِنْيَةٍ مُجَزَّأَة، وبِهَيْمَنَةِ المقاولات الصغيرة جدا وبعدد ضعيف نِسْبِيا من المقاولات المُصَدِرَّة:

- فحسب التقرير السنوي 2019-2020 للمرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، فإن 92% من المقاولات هي مُتَنَاهِية الصِّغَر لا يتجاوز رقم أعمالها 3 مليون درهم و84,4% من المقاولات تُحَقِّق رقم أعمال أقل من مليون درهم.
- ويَتَرَكَّزُ الضغط الضريبي على عددٍ جِدّ محدود، بحيث أن 2% من المقاولات تدفع 80% من الضريبة على الشركات (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2012).
- كما تشير معطيات مكتب الصرف إلى أن عدد المقاولات المُصدِّرة النشيطة في 2019 بالمغرب لا يتعدى 4309 مقاولة. وأخذا بعين الاعتبار حجم الساكنة، يظل هذا العدد ضعيفا نسبيا، حيث لا يتعدى 0,2% لكل ألف نسمة كما تشير إلى ذلك معطيات منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OCDE).

عدد المقاولات المصدرة بالنسبة لألف نسمة (متوسط 2015-2019)

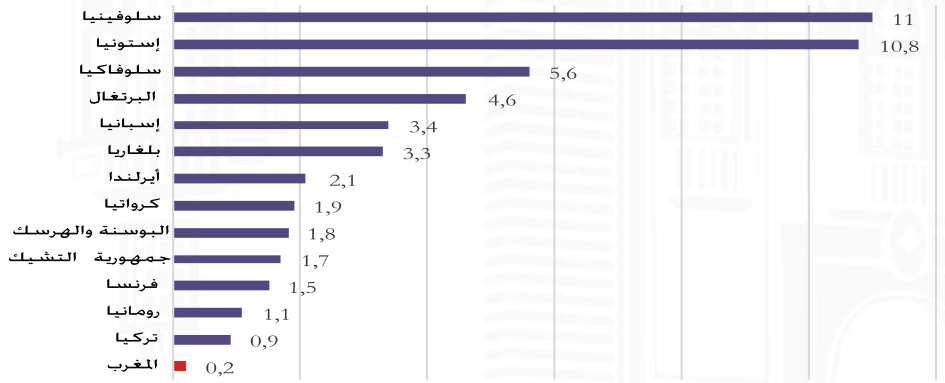

المصادر: منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

- وحسب معطيات بحث المندوبية السامية للتخطيط لدى المقاولات (2019)، تظل القُدْرة الاستثمارية للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضعيفة، حيث صَرَّحَت 29,4% فقط من المقاولات الصغيرة جدا قِيَامها باستثمارات ما بين 2016 و2018، مُقابل 49,5% بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة و80% من المقاولات الكبرى.

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

3. بعض المعطيات حول النسيج الإنتاجي المغربي

ويتميز تمويل المقاولة المغربية بِهَيْمَنَةِ التمويل الذاتي ولُجُوءٍ محدودٍ إلى التمويل الغير الذاتي:

بنية خصوم المقاولات في 2019 (%)

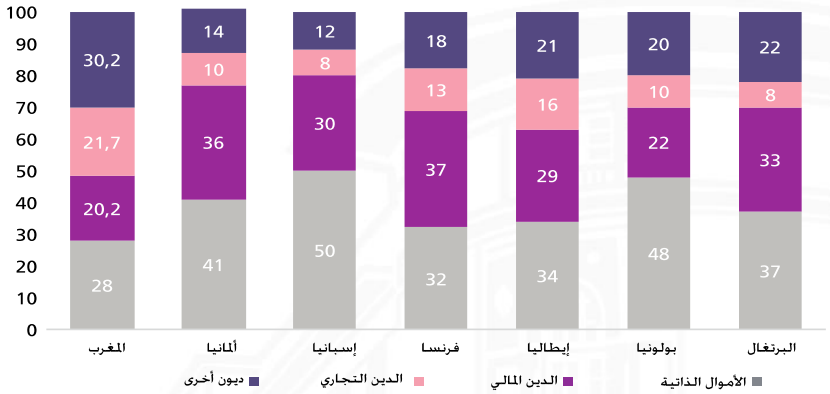

المصدر: المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة 2019-2020

- فحسب معطيات المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (2019-2020)، بلغت حصة الدَّيْن المالي 20,2%. وتبقى هذه النسبة، حسب المعطيات المتوفرة، أقل مما هو مُسجل في دول كفرنسا (37%)، وألمانيا (36%)، والبرتغال (33%)، واسبانيا (30%)، وبولونيا (22%).

- هذا المُعْطَى تُؤكده من جانب آخر نتائج بحث البنك الدولي (2019) التي تُشير إلى أن الاستثمار في المغرب مُمَول في حدود 8% عن طريق الاقتراضات البنكية مقابل 12% في البلدان ذات الدخل المتوسط-الفئة الدنيا و14% بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- **إلا أن القروض البنكية تظل المَصْدَر الرئيسي للتمويل الغير الذاتي** بنسبة تبلغ 96,6%، فيما يبقى اللجوء إلى سوق الرساميل متواضع جدا، حيث لا زالت تُهيمن عليه المؤسسات ذات الطَّابع المالي وبعض المقاولات الكُبرى.

- **كما أن القروض البنكية الممنوحة للمقاولات تُمثل 51% من الناتج الداخلي الإجمالي**، ويفوق هذا المستوى ذلك المُسَجَّل في بلدان مثل بولونيا (44%) وجنوب إفريقيا (34%) والمكسيك (26%) والأرجنتين (21%) في حين يُماثِل المُستويات المُسجلة في البرازيل (53%) وجمهورية التشيك (54%).

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

3. بعض المعطيات حول النسيج الإنتاجي المغربي

وَيُعتبر **ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل إشكالية عالمية مُتَوَاتِرَة**

- فَبِشَكْلٍ عام، تَعْتَبِرُ المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة أن البنوك (أ) تَطْلُبُ منها ضمانات كبيرة، (ب) وتُطَبِّقُ عليها أسعار فائدة مُرتفعة وشروطا غير ملائمة و(ج) تمنحها تمويلات تَقْيِيدِيَّة.
- وتُبرر البنوك حَذَرَهَا وتطبيقها لعلاوة مخاطر مرتفعة نسبيا بغياب الشفافية المالية لهذه المقاولات، وضعف جودة حكامتها والمخاوف من عدم قدرتها على السَّدَاد.

وهي نفس الوضعية بالنسبة للمغرب كما تُؤكده معطيات بحث المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019:

- إذ صَرَّحَت 69% من المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة أنه سَبَقَ لها أن واجهت صعوبات في الولوج إلى التمويل.
- ومن بين المقاولات الصغيرة جدا التي طلبت قرضا، 28% منها تم رفض طلبها وذلك بسبب: (أ) عدم كفاية الضَّمَانَات لَدَى 52% من المقاولات؛ أو(ب) انعدام الثقة في المقاولة لدى 20%.
- تَتَمَثَّلُ المُعيقات المُثَارَة فيما يخص الولوج إلى القرض البنكي بالأساس في سعر الفائدة المرتفع، والضمانات المُفْرِطَة والاعتبارات الدينية.

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

3. بعض المعطيات حول النسيج الإنتاجي المغربي

... إلا أن معطيات كثيرة أخرى تُبرز تَحَسُّنا مَلْمُوسا في الولوج إلى التمويل خلال السنوات الأخيرة

- إذ تُظْهِرُ البحوث الفصلية للظرفية التي يُعِدُّها بنك المغرب حول القطاع الصناعي سنة 2021، أن ما يُقارب 90% من المقاولات تُشير إلى أن الولوج إلى التمويل البنكي "عادي".

المعيقات أمام تطور المقاولات في المغرب
(بحث البنك الدولي لدى المقاولات، 2013 و2019)

العائق	نسبة المقاولات التي تعتبر العامل المذكور أدناه كعائق رئيسي أمام تطورها			
	2013		2019	
	المرتبة	%	المرتبة	%
الرشوة	1	20,6	1	15,5
نسبة الضريبة	5	8,8	2	15,2
المساطر الضريبية	9	3	3	14,2
القطاع غير المهيكل	3	12,4	4	9,1
النقل	10	2,8	5	8,7
العقار	13	2,2	6	6,7
الكهرباء	12	2,4	7	6,3
الولوج إلى التمويل	**4**	**9,8**	**8**	**4,3**
الرخص والإجازات	14	1,9	9	4,1
الجرائم، السرقة والفوضى	15	1,2	10	3,9
يد عاملة غير مكونة كفاية	2	12,9	11	3,5
المحاكم	8	4,6	12	3,1
قوانين العمل	11	2,6	13	3
عدم الاستقرار السياسي	6	7,7	14	1,9
التشريعات الجمركية والتجارية	7	7,2	15	0,3

- كما يُبَيِّنُ بحث البنك الدولي لدى المقاولات أن 4% فقط من المقاولات المغربية تذكر الولوج إلى التمويل كعائق رئيسي أمام تطورها في 2019 مقابل 9,8% في نسخة 2013. وهكذا، اِنْتَقَلَ هذا العامل من المرتبة الرابعة إلى الثامنة ضمن المُعيقات المذكورة.

- وتَتَمَثَّلُ المُعيقات الرئيسية التي تشير إليها المقاولات في الرشوة، والضغط والعِبْء الضريبي والمنافسة غير الشريفة للأنشطة غير المُهَيْكَلَة.

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

3. بعض المعطيات حول النسيج الإنتاجي المغربي

كما تُبَيِّنُ معطيات نفس البحث للبنك الدولي انخفاضا كبيرا في مستوى الضَّمانات المطلوبة من قِبَلِ البنوك التجارية

- ✓ حيث انتقل مستوى الضمانات المطلوبة من 165,7% من القروض سنة 2013 إلى 63,4% سنة 2019، وهو أدنى مستوى تم تسجيله على مستوى جميع البلدان التي شَمِلَهَا البحث خلال السنوات الثلاث الماضية.
- ✓ وانخفضت نسبة المقاولات التي رُفِضَ لها مؤخرًا طلب الحصول على قرض بشكلٍ طفيف من 6,1% إلى 5,7%.
- ✓ كما تراجعت نسبة القروض التي تَتَطَلَّبُ ضمانات من 84% إلى 71,8%.
- ✓ ومن المُفَارَقَات، أن الفارق بين الضمانات المطلوبة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة وتلك المطلوبة من المقاولات الكبرى، أَضْحَى لِصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة في المغرب، وهو ما يُمْكِنُ تفسيره بالجهود المهمة المبذولة من قِبَل السلطات العمومية لدعم تمويل هذه الفئة من المقاولات، ولا سيما من خلال برامج الضمانات.

قيمة الضمانات المطلوبة للحصول على قرض
(بالنسبة المئوية من قيمة القرض)

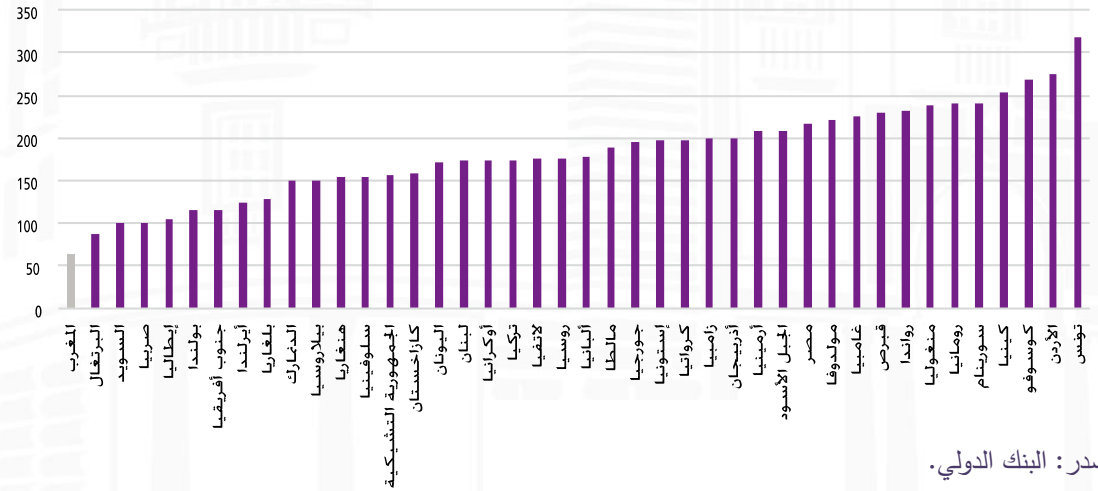

المصدر: البنك الدولي.

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

4. المعيقات الرئيسية أمام تطور المقاولات

ورجوعا إلى أهم مُعيقات تطور الشركات، تُشير المُعطيات المُتوفرة إلى ما يلي:

بالنسبة للرشوة:

- وحسب مُؤَشر مُدْرِكات الرشوة الذي تُنْجِزُه الهيئة الغير حكومية *Transparency International*، والذي يُصَنِّفُ الدول وفقًا لدرجة انتشار الرشوة في القطاع العام كما يُقَيِّمُهَا الخبراء والفاعلون الاقتصاديون، تراجع المغرب سنة 2021، للسنة الثالثة على التوالي، إلى المركز 87 من بين 180 دولة، لِيَفْقِدَ بذلك 14 مرتبة مقارنة بسنة 2018 (المركز 73).

وفيما يَخُصُّ الضغط والعِبْء الضريبي:

- ووِفْقًا لبيانات البنك الدولي، يَصِلُ مستوى الضرائب على الدخل والأرباح وأرباح الرأسمال في المغرب إلى 32,9%، وهو مستوى أعلى مقارنة بغالبية دول الفئة التي ينتمي إليها المغرب وأعلى بكثير من المستوى المُسجل ببعض البلدان مثل الأردن (13,2%)، وبولونيا (13,3%)، وجمهورية التشيك (16,5%)، وتركيا (18,5%).
- وحسب بيانات مكتب الافْتِحَاص والاستشارة "KPMG"، يتجاوز المغرب المستويات المُسجلة على الصعيدين الإفريقي (27,5%) والعالمي (23,7%) بمعدل ضريبة على الشركات يصل إلى 31%.

معدل الضرائب على الشركات

	2021
المغرب	31%
هنغاريا	9%
تونس	15%
أوكرانيا	18%
تركيا	20%
الأردن	20%
البرتغال	21%
المتوسط العالمي	23,70%
المتوسط الافريقي	27,50%
جنوب إفريقيا	28%

مصدر: بيانات KPMG، 2021.

الضرائب على الدخل والأرباح وأرباح الرأسمال
(% من الإيرادات سنة 2019)

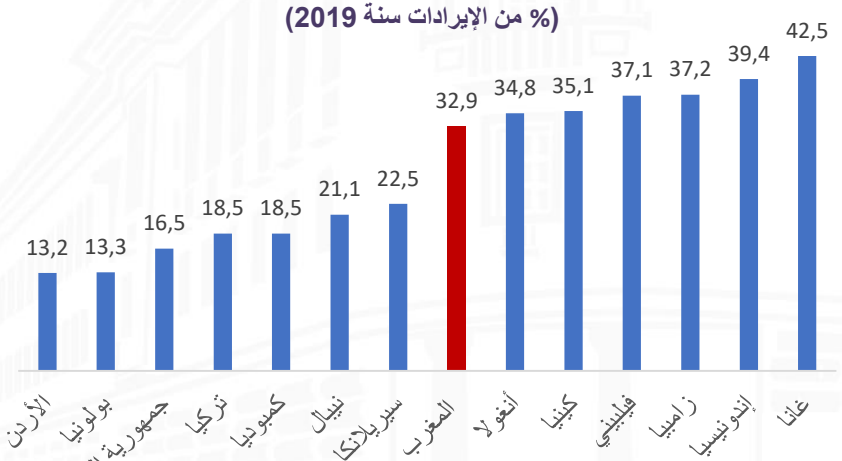

مصدر: بيانات البنك الدولي.

4. المعيقات الرئيسية أمام تطور المقاولات

وبخصوص عبء القطاع غير المُهَيْكَل :

- أَفَادَ بحث المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2013، والذي يشمل جميع الوحدات التي تُمارس أنشطة غير فلاحية دُونَ الامْتِثَالِ للأحكام التنظيمية والمُحَاسَبِيَّة المعمول بها، أن حجم القطاع غير المُهيكَل يُمثل 11,5% من الناتج الداخلي الإجمالي و36,2% من مناصب الشغل في القطاع غير الفلاحي. وأظهرت نتائج دراستين أجراهما بنك المغرب سنتي 2018 و2020 أن الاقتصاد الخَفِي (الذي يَشمل الإنتاج السِرّي والإنتاج غير القانوني والإنتاج غير المُنَظَّم وإنتاج الأُسَر لحسابهم الخاص) يُمثل حوالي 30% من الناتج الداخلي الإجمالي بالمغرب.
- ومن جانبها، تُعَرِّفُ مُنظمة العمل الدولية (OIT) العمل غير المُهيكَل على أنه عملٌ لا يَخْضع للتشريعات الوطنية المُنَظِّمَة للشغل ولا للضرائب على الدخل ولا يُخَوِّلُ الحق في الحصول على التغطية الاجتماعية ولا على مزايا مثل التعويض على الطَّرْد أو الإجازة مَدْفُوعة الأجر أو الإجازة المَرَضِيَّة. ويُمَثِّل هذا العمل نسبة 79,9% (2019) من حجم الشغل الإجمالي.
- وبطبيعة الحال، يبقى الأمل قائما في أن تَتَغَيَّرَ هذه الأرقام مع وَرْشِ تعميم التغطية الاجتماعية.

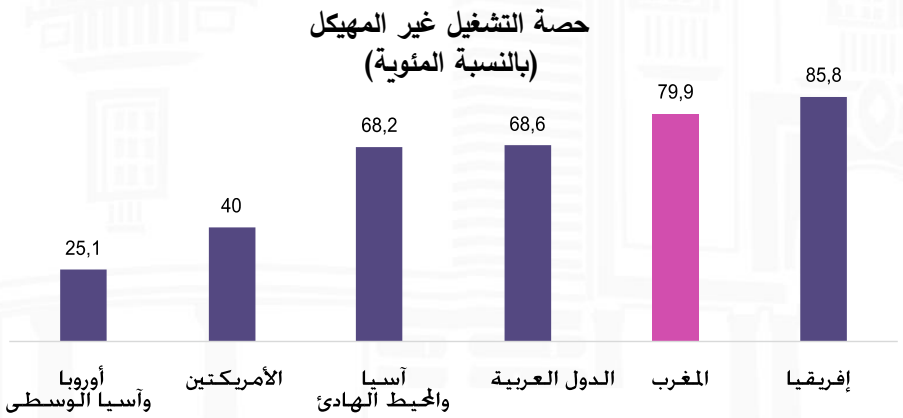

المصدر: "النساء والرجال في الاقتصاد غير المهيكل، بانوراما إحصائية" ، منظمة العمل الدولية ، 2019

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

4. المُعيقات الرئيسية أمام تطور المقاولات

آجَالُ الأداء :

- تُشَكِّلُ آجَالُ الأداء الطويلة عائقا أساسيا بالنسبة للمقاولات، وخاصة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة منها، التي تَتَأَثَّرُ سُيولتها بهذا العَامِل. وخلال السنوات الماضية، قامت السلطات بجهود كبيرة على المُسْتَوَيَيْن التنظيمي والتشغيلي، لا سيما من خلال:
  - **توحيد الآجال في 60 يومًا بالنسبة لجميع الطَّلَبِيَّات العمومية وتحديدُ طُرُقِ احتساب الفوائد المُتَرَتِّبَة على التأخر في السداد؛**
  - **إنشاء مِنَصَّات إلكترونية** مُخَصَّصَة لِشكايات مُوَرِّدِي (Fournisseurs) المؤسسات والمقاولات العمومية وللإيداع الإلكتروني لِفَوَاتِيرهم؛
  - **إنشاء مَرْصَدِ آجال الأداء** الذي حُددت تَشْكِيلة المرصد وكيفية اشتغاله بموجب مرسوم صَدَرَ نهاية سنة 2017. وعَقد أول اجتماع له في يوليوز 2018 ونشر أول تقرير له سنة 2021؛
  - **تَمَّ إعداد مشروع تعديل أُرْسِل إلى الأمانة العامة للحكومة**، يتضمن أحكامًا جديدة، مثل وضع **نظام خاص بالعقوبات** المالية ضد المقاولات التي تَتَجاوزُ آجال أداءها الحدود القانونية.

- وتُشير أحدث الأرقام المُتاحة، المتعلقة بسنة 2019 والتي يقوم بحسابها بنك المغرب على أساس معطيات OMPIC، إلى أن **أكثر من نصف المقاولات المغربية تحصل على مُسْتَحَقَّاتها بعد الأجل القانوني المحدد في 60 يومًا** وتتلقى 35% منها مستحقاتها خلال آجال تزيد عن 120 يومًا. أما بالنسبة للموردين (Fournisseurs)، **فَمَا يُنَاهز 40% من المقاولات تَدْفَعُ فواتيرها بعد 60 يومًا**، 60% منها داخل أَجَلٍ يتجاوز 120 يومًا.

- كَمَا يَكْشِفُ تحليلُ بنك المغرب لِمستوياتِ آجالِ أداءِ الزبناء حسب حجم المقاولة أن **المقاولات الصغيرة تُوَاجِهُ وضعية صعبة**، وذلك في جميع القطاعات، خاصة مع مستويات تتجاوز **200 يوم من رَقْمِ المُعاملات بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة في قطاعي "النَّقْل والتَّخْزِين" و"الصناعة التَّحْوِيلِيَّة".**

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

5. تأثير الأزمة وتحدي الإقلاع

وعلاوة على هذه الخصائص البِنْيَوِيَّة، يُرَجَّحُ أن تكون هَشَاشَة النَّسِيج الإنتاجي الوطني قد تَفَاقَمَت بشكل كبير بِسَبَبِ أزمة الجَائِحَة.

- إِذْ يَتَّضِحُ من خلال بحوث المندوبية السامية للتخطيط الرَّامِيَة إلى قياس تأثير الأزمة، أن المقاولات المُنَظَّمَة فَقَدَت ما يُقارب 726 ألف منصب شغل، أي 20% مِن يَدِهَا العاملة.

- وتَتَوَافَقُ هذه النتائج مع تلك التي أَفْرَزَتْهَا بياناتُ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تُبَيِّنُ انخفاضًا حادًّا، على أساسٍ سنوي، في عَدَدِ الأُجَرَاءِ المُصَرَّحِ بِهِم بنسبة 33,9% في أبريل 2020، وهو ما يعادل فُقْدَان أكثر من 850 ألف منصب شغل.

- كما كشفت نتائج بحوث البنك الدولي لِتَتَبُّعِ تأثير الأزمة على المقاولات الخاصة في المغرب أنه، في الفترة الممتدة ما بين دجنبر 2019 ويونيو 2021، خَفَّضَت 47% من المقاولات مِن عَدَدِ العُمَّال الدائمين. وتَصِلُ هذه النسبة إلى 48% لدى المقاولات الصغيرة والمتوسطة وإلى 38% لدى المقاولات الكبيرة.

- وَوَصَلَ مُستوى عَدَم اليقين الذي يُعَدُّ من أهم العوامل التي تَكْبَحُ الاستثمار إلى مستويات استثنائية منذ بداية الجائحة. فَوِفْقًا لِبَحْث البنك الدولي الذي أُجْرِي في يونيو 2021، فإن 22,6% فقط من المقاولات كانت تَعْتَزِمُ اقتناء أُصولٍ ثابتة (Immobilisations) جديدة أو مُستعملة خلال الستة أشهر المقبلة. وفي نفس الاتجاه، تُشير مُعطيات البحث الذي نشرته المندوبية السامية للتخطيط، الأسبوع الماضي، إلى أن 71% من المقاولات لا تَعْتَزِمُ القيام بِأَيِّ استثمار خلال سنة 2022.

ثانيا: الاستثمار على مستوى المقاولة

5. تأثير الأزمة وتحدي الإقلاع

- وَيَلْعَبُ الاستثمار العمومي دورا أساسيا في الانتعاش الاقتصادي وَعَوْدَةِ الثِّقَة، ويكون تأثيره المُضَاعَف (Effet multiplicateur) أكثر أهمية خلال فترات عَدَمِ اليقين القوية.

- وهكذا، يَتَّضِحُ من خلال عمليات المُحَاكَاة التي أَنْجَزَهَا صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020، أن ارتفاع الاستثمار العمومي بما يُعَادِلُ نُقْطَة مِئَوِيَّة واحدة من الناتج الداخلي الإجمالي، خلال الفترات التي تَتَّسِمُ بِمُستوى عالٍ من عدم اليقين، قد يُؤَدِّي إلى زيادة الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 2,7%، والاستثمار الخاص بنسبة 10%، والتشغيل بنسبة 1,2%.

- وفي المغرب، وَكَمَا تَتَبَّعْتُم، فَبِنَاءً على التَّوجِيهات المَلَكِيَّة السّامِية، أَطْلقت السُّلطات (1) برنامجا طَمُوحا للإنعاش الاقتصادي بِغِلافٍ مالي قَدرهُ 120 مليار درهم؛ و(2) أنشأت صُندوق محمد السادس للاستثمار بِغلافٍ مالي يصل إلى 45 مليار درهم، تَمَّت تَعْبِئَةُ ثُلُثِهِ من الميزانية ويُنْتظر أن تساهم المؤسسات الوطنية والدولية في المبلغ المتبقي.

- وكما ذَكَرْتُ سالفا، يَتَضَمَّنُ قانون المالية استثمارات عُمومية بقيمة 245 مليار درهم مقابل 230 مليار في قانون المالية لسنة 2021 و198 مليار الواردة في قانون المالية لسنة 2020.

مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

1. استقرار الأسعار وانتقال أسعار السياسة النقدية

- أود أن أُذَكِّرَ أنه حَسَبَ المادة 6 من القانون الأساسي لبنك المغرب:

"يُحَدِّدُ البنك السياسة النقدية ويُسَيِّرُهَا بِكُلِّ شفافية في إطار السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة.
يُعْتَبَرُ الحفاظ على استقرار الأسعار الهدف الرئيسي للبنك.
يُحَدِّدُ البنك هدفَ استقرار الأسعار ويُسَيِّرُ السياسة النقدية.
يقوم الوزير المُكَلَّف بالمالية تَحْتَ إشراف رئيس الحكومة، بالتَّشَاوُر مع والي بنك المغرب بصفة مُنْتَظِمَة من أجل ضَمَانِ انسجام السياسة الاحْتِرَازِيَة الكُلِّيَّة (Politique macro-prudentielle) وكذا انسجام السياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المُتعلقة بالسياسة الماكرو اقتصادية".

- ومن المسلم عموما داخل الأوساط الأكاديمية والمالية أن أَفْضَل مساهمة يُمكن أنْ يُقَدِّمَهَا بَنْكٌ مَرْكَزِي لتحقيق رفاهية السكان والنمو الاقتصادي هي ضَمَانُ استقرار الأسعار. ولِهَذَا، فإن جميع البنوك المركزية في العالم أَدْرَجَت استقرار الأسعار ضِمْنَ أهداف السياسة النقدية، 70% مِنها تَعْتَبِرُهُ هدفًا حَصْرِيًّا أوْ ذُو أَوْلَوِيَّة مُطْلقة، حسب معطيات صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية.

- ومن خلال ضمان استقرار الأسعار، يُساهم البنك المركزي بشكلٍ مُهم في الحفاظ على القُدْرة الشِّرائِية لِلْأُسَر وتهيئةِ الظُّروفِ المُوَاتِيَة للنمو، إذ وعلى وجه الخصوص، يُسهل التحكم في التضخم على المقاولات بَلْوَرَةَ اسْتْرَاتِيجِيتها في مجال الاستثمار.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

1. استقرار الأسعار وانتقال أسعار السياسة النقدية

ولِتحقيق هدفِ سياسته النقدية، يَسْتَخْدِم بنك المغرب على غِرَار البنوك المركزية، أَدَاتَيْنِ رئيسيتين:

- **سعر الفائدة الرئيسي** الذي يُشَكِّلُ مَرْجِعًا لجميع مُعاملات بنك المغرب مع البنوك. وهو سعر الفائدة المُطَبَّق على التَّسْبِيقَات لِسَبعة أيام المُقَدَّمة مِنْ قِبَل بنك المغرب للبنوك التجارية.
- **الاحتياطي الإلزامي** الذي يُمثل حصة الودائع الواجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها الجارية لَدَى بنك المغرب، ويَسْمَحُ بِتَقْنِينِ وضعية سُيولة البنوك بطريقةٍ هَيْكَلِيَّة وِفْقًا لِتَوَجُّهِ السياسة النقدية.

وبالإضافة إلى هاتين الأداتين الاستراتيجيتين، يَلْجَأُ بنك المغرب كذلك إلى **العديد من الأدوات غير التقليدية لِتَسْهِيلِ تمويل المقاولات خاصة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة منها.**

- ويتعلق الأمر بالخصوص بِآلِيَة قروضٍ مضمونة بسندات تمثل الديون على المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، تُمَكِّنُ البنوك من الاستفادة لمدة سنة من تَسْبِيقات تُعَادِلُ المبالغ التي تَعْتَزِمُ مَنْحَهَا للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ويُمْكِنُ للبنوك أيضًا الحصول على إعادة تمويلٍ إضافي يُعادِلُ حَجْمَ القروض المُقدمة إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تَعْمَلُ في قطاع الصناعة أو التي تُوَجِّهُ إِنْتَاجَهَا للتصدير.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

1. استقرار الأسعار وانتقال أسعار السياسة النقدية

ويبقى التحدي الأكبر الذي تواجهه البنوك المركزية سواء في الاقتصادات المُتقدمة أو الصَّاعِدة أو النامية هو انْتِقَال قراراتِ السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي.

ووَعْيًا مِنْهُ بهذا التحدي وَبُغْيَةَ تعزيزِ انتقالِ قراراته، يَعْمل بنك المغرب على مستويين:

1. **فَعَلَى صَعِيدِ النظام البنكي:**

- يعقد البنك اجتماعاً كل ستة أشهر مع رؤساء البنوك لتَحْسِيسِهِم وتشجيعهم فيما يَخُصُّ تمريرَ قرارات السياسة النقدية؛
- ويُنظِّمُ لِقاءً بعد كُلِّ اجتماع فصلي لمجلس البنك مع مديري البنوك لِشَرْحِ القرارات والتواصل بِشَأْنِ ما ينتظره بنك المغرب من النظام البنكي لتسهيل انتقال القرارات؛

2. **وَعَلَى صَعِيد النسيج الاقتصادي**

- يَحْرِصُ بنك المغرب كذلك على التواصل والاستماع بانتظام للمقاولات ومُوَاكبتها.
- وفي هذا الصدد، يُنَظِّمُ حملات استماع جِهَوِية بالتنسيق مع شُركائه المَعْنِيِّين (الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وMarocPME). ونقد نُظِّمت الحملات الثلاث الأخيرة في 2007 و2011 و2014 وشَمِلَت كُلُّ واحدة منها 2000 مقاولة تقريبًا.

وإضافةً لِهَدَفِ تسهيل انتقال قرارات السياسة النقدية، تَنْدَرِجُ هذه الأنشطة في إطار رُؤْيَةٍ أَوْسَع تَهْدِفُ إلى **دَعْمِ ومُواكبةِ النسيج الاقتصادي**، لاسيما لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

2. مواكبة ودعم النسيج الإنتاجي

وهكذا، وَعِلَاوَةً على الإجراءات السَّالفة الذكر، اِتَّخَذَ بنك المغرب مجموعة من التدابير لصالح هذا النسيج، نَذْكُرُ مِنها:

- إخضاع البنوك، عَبْرَ توصيةٍ مُؤَرَّخَةٍ في 2004، لِوَضْعِ نظامٍ لِتنقيط المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من أجل سياسة تَمْيِيزِيَّةٍ لِصالحها، والتواصل مع المقاولات بشأنها وبشأن أي تغيير قد يطرأ عليها.
- إنشاء سنة 2009 مكتب اسْتِعْلَامٍ ائْتِمَانِي (Credit Bureau)، كَوَاحِدٍ من الأوائل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بهدف مُواكبة مؤسسات الائتمان من أجل تحسين مُمارساتها في مجال تَقْيِيمِ المَخَاطِر وَمُطابقتها مع المعايير الدولية. وفي سنة 2016، تم إنشاء مكتب استعلام ائتماني ثانٍ من أجل إرساء روح المُنافسة التي من شأنها تطويرُ خدماتٍ ذَات قيمة مضافة لصالح المستعملين
- وفي نفس السياق، وفي إطار رُؤْيَة شاملة لتعزيز وتبادل المعلومات المالية في بلدنا، تَمَّ إطلاق مشروع لإصلاح الإطار القانوني لمكاتب الاستعلام الائتماني. وَسَيَسْمَحُ الإطار الجديد لِأَيِّ شركةٍ بممارسة نشاط مكاتب الاستعلام الائتماني شَرِيطَةَ احترام دِفْتَر تَحَمُّلَات سَيَتِمُّ نشره. ويوجد هذا المشروع في مراحلهِ الأخيرة حيث تَمَّ إدراجه في المَسَار المُعتاد لِلْمُصادقة على النصوص القانونية
- إنشاء سنة 2013 المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة بهدف توفير مُعطيات تُمَكِّنُ من معرفةٍ مُعَمَّقَةٍ للنسيج الإنتاجي ومن التواصل بشكلٍ منتظم بشأن الخدمات والتدابير المُتَّخَذَة لِصالحه. وقد أصدر المَرْصَد أَوَّلَ تقريرٍ سنوي له في شتنبر 2020 والثاني في شتنبر 2021
- إنشاء سنة 2014 لصندوقِ دَعْمٍ مَالِي للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ويهدف هذا الصندوق إلى تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة والتي تُواجه صعوبات ظرفية. وَتَمَّ تخصيص مبلغ 3,6 مليار درهم لهذا الصندوق مُوَزَّعَة على ثلاث سنوات
- إحداث سنة 2021 خِدمة جديدة تُتِيحُ للتُّجار والمقاولات التَّحَقُّق من صِحَّةِ الشيكات البنكية (Régularité des chèques)

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

2. مواكبة ودعم النسيج الإنتاجي

تنظيم اجتماعات ثُلاثية الأطراف:

- في إطار الإجراءات المُتخذة لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، بادر بنك المغرب في 26 يناير 2016 لتنظيم أول اجتماع ثلاثي الأطراف مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، اجتماعًا تحت عنوان "كيفية تعزيز التفاهم بين البنوك والمقاولات؟".

- وَتَمَّ عَقِبَ هذا الاجتماع إعدادِ مُذكرة تشمل التزامات تَعَهَّدَت بها الأطراف الثلاثة (بنك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب)، إلى جانب سِلْسِلَةٍ مِنَ التَّوْصِيَّات مُوَجَّهَة للسلطات العمومية تَهُمُّ بعضَ الإشكاليات المتعلقة على وجهِ الخصوص بالولوج للصَّفَقَات العمومية، وآجال الأداء، وتمويل استرداد التَّسْبِيق على الضريبة على القيمة المضافة وإعادة هيكلة الشركات التي تُواجه صعوبات. وقد تَمَّ تَوْجِيه هذه المذكرة إلى رئيس الحكومة في يونيو 2016

- هذا وفي 18 أبريل 2019، نُظِّمَت النسخة الثانية من هذا الاجتماع الثُلاثي الأطراف تحت عنوان "تمويل المقاولات: الحصيلة والآفاق". وَعِلاَوَةً على تَقْيِيمِ حصيلة الاجتماع الأول، خَلُصَ هذا اللقاء إلى تحديد عدد من التدابير الواجبِ اتِّخاذُها بهدف تحسين تمويل ومواكبة المقاولات، ويتعلق الأمر خاصة بما يلي:

  - إيجادُ حَلٍّ مُسْتَدام لإشكالية آجال الأداء وتقليص الديون فيما بين المقاولات، التي وصل حجمها مستوى عالٍ جدا؛

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

2. مواكبة ودعم النسيج الإنتاجي

- تعزيز عرض الضمان العمومي للقروض وتحسين تأثيره؛
- تعزيز التضامن والتَّلاَءُم والتنسيق بين إجراءات مواكبة ودعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي يَتَّخِذُهَا مُخْتَلف المُتَدَخِّلين، ولا سيما الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة (Maroc PME) والصندوق المركزي للضمان، والمراكز الجهوية للاستثمار ؛
- تشجيع الشركات والمقاولين على اللجوء بشكل أكبر إلى آليات التمويل البَدِيلَة، ولا سيما شراء وتحصيل الديون وتمويل سلاسل التموين (Factoring et Confirming)؛
- إنشاء صندوق عُمُومي لإعادة هيكلة المقاولات لتسهيل مُعالجة الصعوبات التي تُوَاجِهُها، وذلك عن طريق إعادة الرَّسْمَلَة و/أو إعادة الهيكلة المالية، من أجل حماية النسيج الاقتصادي الوطني ومناصب الشغل، وكذا تحقيق حصيلة البنوك من الديون المتعثرة الأداء.

➢ وجهت المؤسسات الثلاث هذه المقترحات إلى وزير الاقتصاد والمالية وأوصت بإنشاء لجنة رفيعة المستوى بين القطاعين العام والخاص تَضُمُّ الوزارات المعنية، وبنك المغرب والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، وذلك من أجل توحيد جهود مختلف الأطراف المعنية، وتتبع تنفيذ التوصيات.

➢ ولم تجد اقتراحات اجتماعي 2016 و2019 الصدى المأمول.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

2. مواكبة ودعم النسيج الإنتاجي

وفي نفس السياق، وتنفيذا لِنِدَاءِ جلالة الملك في خطابه بتاريخ 11 أكتوبر 2019، بَلْوَرَت الحكومة وبنك المغرب، بالتعاون مع النظام البنكي، برنامج "انطلاقة" الذي يهدف إلى تعزيز تمويل المقاولين الذاتيين والشباب حاملي المشاريع والمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغيرة التي تُصَدِّرُ منتجاتها. ولهذه الغاية وللتذكير:

- تم إنشاء صندوق دَعْم تمويل المبادرة المقاولاتية بغلافٍ مالي قَدْرُه 6 مليار درهم على مدى 3 سنوات، مِن قِبَل الدولة والقطاع البنكي بِحِصَصٍ مُتساوية. وقد تَعَزَّزَت موارد هذا الصندوق بمليارين إضافيين مَنَحَهُمَا صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتم تخصيصها لتمويل الأنشطة الاقتصادية في العالم القروي.
- تم إطلاق مُنْتَجَيْن للضمان ومُنْتَج تمويلي في هذا الإطار بأسعار فائدة جد منخفضة وشروط تَفْضِيلِية؛ "ضمان انطلاق" مَمْنُوح بسعر ثابت 2% و"ضمان انطلاق المستثمر القروي" بسعر 1,75%، و«Start TPE» بدون فائدة.
- وَلِدَعْمِ هذا البرنامج، قام بنك المغرب بما يلي:
  - وَضْعُ آلِيَةِ إعَادة تمويلٍ خاصة غير محدودة للقروض البنكية، التشغيلية أو الاستثمارية، الممنوحة لجميع الفئات المُسْتَهْدَفَة في خِطَابِ جلالة الملك، وذلك بسعر فائدة مدعوم نسبته 1,25%؛
  - تخفيف المُتَطَلَّبات من الأموال الذاتية للبنوك فيما يتعلق بالقروض التي تمنحها للمقاولات الصغيرة جدا؛
  - إرْسَاءُ نِظَامِ تَتَبُّعٍ يَسْتَنِدُ إلى مؤشرات تَفْصِيلِية مُوَزَّعَة بشكل خاص على مستوى الجهات والقطاعات والنوع الاجتماعي (Genre) ...

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

2. مواكبة ودعم النسيج الإنتاجي

- وفيما يخص نتائج هذا البرنامج، فتجدر الإشارة بدءا أنها تأثرت بشكل كبير بأزمة كوفيد 19. وهكذا، فإلى نهاية دجنبر 2021، وصل المبلغ المحرر ستة مليارات درهم لفائدة أكثر من 26 ألف مستفيد.
- وتشير تقارير المُتابعة على المستوى المحلي والمعلومات الواردة من النظام البنكي إلى أن نسبة رفض الطلبات تبقى عالية حيث تصل إلى 39%، وكذا إلى غياب سياسة مواكبة حقيقية.
- وأخذًا بعينِ الاعتبار لهذه المعطيات، تَعَبَّأَت الأطراف المَعْنِيَّة لإرساء نظام مواكبة عن قُرْب يوجد في مرحلته النهائية ويُخَوِّلُ للمراكز الجهوية دورًا مُهِمًّا في التنسيق على المستوى الجهوي.

قروض انطلاقة*

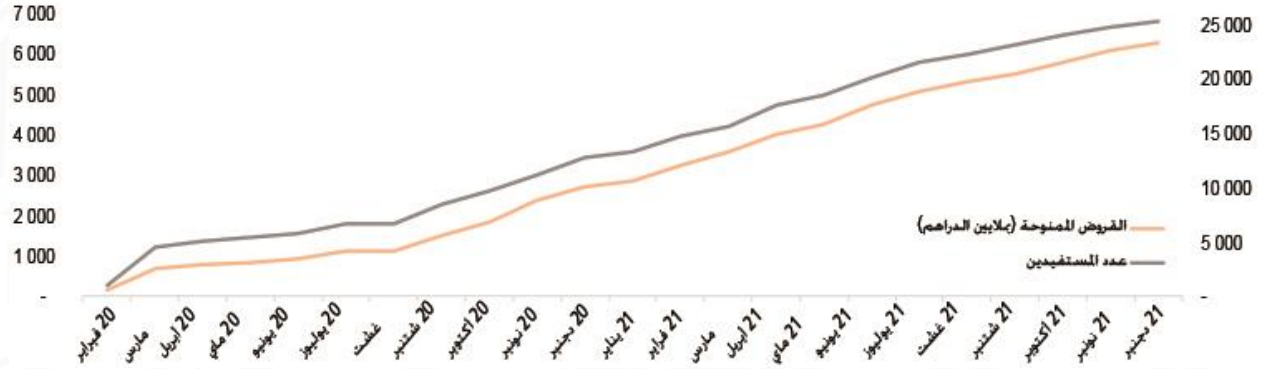

*بيانات توصل بها بنك المغرب من البنوك

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

2. مواكبة ودعم النسيج الإنتاجي

- ونتيجةً لِمجموع هذه الإجراءات والتدابير، عرفت حِصَّة الائتمان البنكي المُوَجَّه لِصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة ضِمْنَ جَارِي القروض المُخَصَّصة للمقاولات الخاصة تَوَجُّهًا تصاعديا، حيث ارتفعت من 32,1% سنة 2013 إلى 43,3% عام 2020.

حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من جاري القروض الممنوحة للمقاولات غير المالية الخاصة (%)

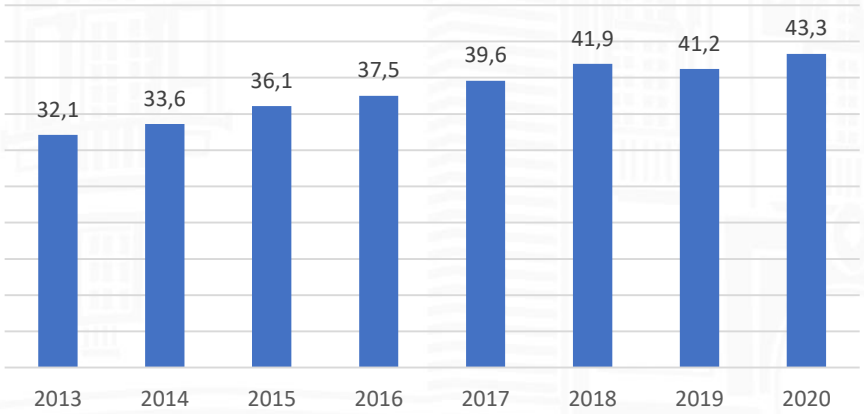

المصادر: معطيات صرحت بها البنوك بخصوص القروض المقدمة للمقاولات التي يقل رقم معاملاتها عن 175 مليون درهم

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

2. مواكبة ودعم النسيج الإنتاجي

وعلى صَعِيدٍ آخر، ساهم بنك المغرب في العديد من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال لفائدة المقاولات. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بما يلي:

- **إنشاء السِّجِل الوطني للضمانات المنقولة** من أجل تعزيز آليات الضمان والولوج إلى التمويل للأشخاص الذين ليس لديهم أصول لمنحها كضمان (صودق على القانون في دجنبر 2019 الذي تم بموجبه إحداث هذا السِّجِل)؛
- **وضع إطار لِتَقْنِين التمويل التعاوني (crowdfunding)** بهدفِ مَنْحِ أداةِ تمويلٍ بَديلة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة وللمقاولين الذاتيين (صُودِقَ على القانون في فبراير 2021 ويتم إعداد نصوص تطبيقية خاصة بكل من "القروض" و"الهِبَات")؛
- **إصلاح التمويل الأصغر (microfinance)** مع المصادقة على القانون رقم 20-50 في غشت 2021 ويتم إعداد نصوصه التطبيقية. ويهدف هذا القانون بالخصوص إلى توسيع قائمة الخدمات لتشمل عمليات التأمين الصغرى وتحصيل **(collecte)** الودائع وإلى مَنْحِ جمعيات التمويل الصغرى إمكانية التحول إلى مؤسسة ائتمان متخصصة في التمويل الأصغر.
- **إرساء سَلَاسِل التموين (Supply Chain Finance)** الذي يُشكل آليةَ تمويلٍ لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة تقوم على مبدأ شِراء الفواتير لدى الدائن مع ضمان المَدين وهو ما يسُمى بشراء الفواتير العكسي **(Affacturage inversé)**. وتعتمد هذه الآلية على مِنَصَّة رقمية تَضُمُّ جميع المُتدخلين في النظام (المقاولات الدائنة والمقاولات المَدينة والبنوك). وبهذا الصدد، تَمَّ إبرام اتفاقية تفاهم بين بنك المغرب والشركة المالية الدولية (SFI) من أجل وضعِ استراتيجية لتطوير هذه الآلية بالمغرب، وذلك باتفاقٍ مع الفاعلين المعنيين في النظام المالي المغربي؛
- **إحداث سوق ثانوي للديون المُعَلَّقَةِ الأداء** بهدف تطهير موازنة البنوك ورفع قدرتها على تمويل الاقتصاد. وتم إحداث لجنة وطنية تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة تَضُمُّ وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل، والوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛
- **تحسين ولوج المقاولات إلى سوق الرساميل:** ويساهم بنك المغرب، في إطار لجنة أسواق الرساميل، في الأشغال الرَّامِيَة إلى رفعِ العَقبات التي تَعْتَرِضُ ولوج المقاولات، لاسيما المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة منها، إلى سوق الرساميل.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

3. بنك المغرب في مواجهة كوفيد-19: تذكير بالتدابير المتخذة وتأثيرها

وفي الظروف الصعبة التي عرفتها بلادنا على غِرَارِ باقي بُلدان العالم نتيجةَ جائحة كوفيد، اتَّخَذَ بنك المغرب مجموعةً من التدابير من أجل التخفيف من حِدَّةِ تأثير الأزمة وتحفيز الانتعاش الاقتصادي. وفي هذا الإطار، قام بتفعيل كافة الأدوات التقليدية وغير التقليدية وذلك في جميع مجالات تَدَخُّلِه.

وفي إطار السياسة النقدية، هَمَّت هذه التدابير سِعْر الفائدة الرئيسي، والاحتياطي الإلزامي وإعادة تمويل البنوك، حيث قام بما يلي:

- تقليص سعر الفائدة الرئيسي بِمَا قدرهُ 25 نقطة أساس في 17 مارس 2020، ثُمَّ ب50 نقطة أساس في 16 يونيو 2020 ليصل إلى 1,5%. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة كانت مُحَدَّدَة في 2,25% منذ مارس 2016؛
- التَّحْرِير الكامل للحساب الاحتياطي لفائدة البنوك، حيث تَمَّ تخفيض نسبته خلال اجتماع مجلس البنك لشهر يونيو 2020 إلى 0%، وهو ما أَدَّى إلى ضَخِّ سيولة إضافية دائمة تفوق 12 مليار درهم؛
- تخفيف شروط إعادة التمويل، وذلك ليس فقط لفائدة البنوك التقليدية، ولكن أيضا لصالح البنوك التشاركية وجمعيات القروض الصغرى؛ وهو ما مكن من مضاعفة إمكانات التمويل ثلاث مرات لتصل إلى 450 مليار درهم؛
- تخفيف شروط إعادة تمويل البنوك في إطار برنامج خاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة (1) من خلال توسيع عمليات إعادة التمويل لِتَشْمَل قروض التشغيل وقروض الاستثمار و(2) رَفْعِ وَتِيرَتِها من فَصْلِيَّة إلى شهرية. وبالتالي، ونتيجة لهذه الإجراءات، انتقلت مبالغ إعادة التمويل المَمْنوحة في هذا الإطار من 2,4 مليار درهم في 2019 إلى 27,6 مليار في 2021، وارتفعت حِصَّتُها في المبالغ التي يَضُخُّهَا البنك من 3% إلى 34%.

وقد مَكَّنَت كَافَّة هذه التدابير من تعزيز وبشكلٍ ملحوظ حِصَّة عمليات إعادة التمويل على المدى الطويل إلى 50% بنهاية 2020 مُقابل 9% قبل الأزمة (نهاية 2019).

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن بنك المغرب يواصل الاستجابة لِكَافَّة طلبات إعادة التمويل التي تُقدمها البنوك، مِمَّا يُمَكِّنُ من الحفاظ على ظروف مُوَاتِيَة في السوق النقدية.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

3. بنك المغرب في مواجهة كوفيد-19: تذكير بالتدابير المتخذة وتأثيرها

ونتيجةً لمجموعِ هذه الإجراءات:

- عرفت أسعار الفائدة على القروض بالنسبة لمجموع فئات المقاولات والقروض انخفاضا ملموسا، حيث انتقل مُتوسط سعر الفائدة من 4,91% في الفصل الرابع من سنة 2019 إلى 4,45% في الفصل الرابع من سنة 2021. وبالنسبة للمقاولات الغَيْر المالية الخاصة، انخفض السعر من 4,86% إلى 4,31% في المتوسط. وبلغ بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة منها بالخصوص، 4,89% بعد 5,68%، أي انخفاض بما عدده 79 نقطة أساس.

أسعار الفائدة على القروض حسب حجم المقاولات (بالنسبة المئوية)

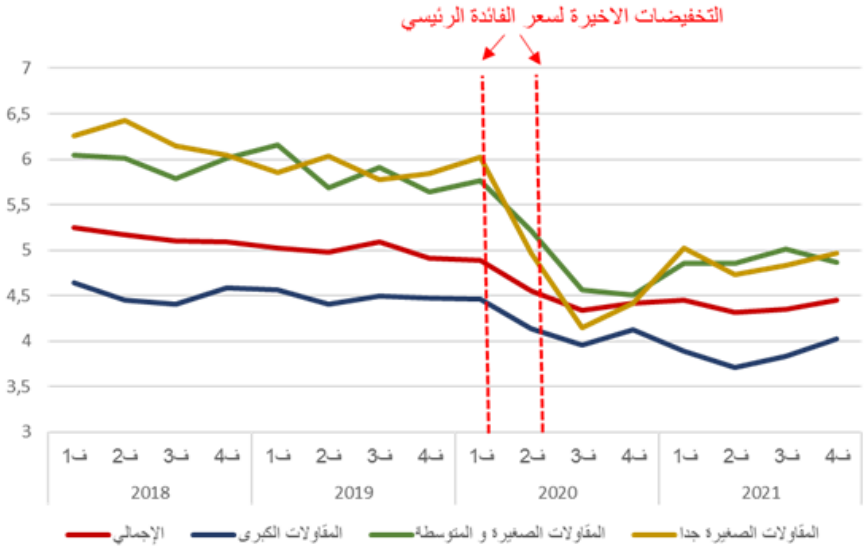

✓ **كما حافظت القروض البنكية الممنوحة للقطاع غير المالي على وتيرةِ نُمُوٍّ مُطَّرِدَة**

- إذْ مَكَّنَت تدابير الدَّعْم من تفادي انكماش القروض البنكية الممنوحة للمقاولات الخاصة خلال سنة 2020، حيث أَنَّهُ ورغم الأزمة، ارتفع مبلغها الجاري بِـ4,7% سنة 2020.
- وفي سنة 2021، سَجَّلَت وَتِيرَة هذه القروض تراجعا طفيفا إلى 4,4% بنهاية دجنبر، تُعْزَى بالخصوص إلى نهاية مرحلة مَنْح مُنْتَجات ضمان وإقلاع اللذين تَمَّ إِرْسَاؤُهُمَا في سِياق الأزمة.
- غَيْرَ أَنَّ الديون المُعَلَّقَة الأداء (Créances en souffrance)، ورغم بقائها في مستويات مُتَحَكَّمٍ فيها، سَجَّلَت ارتفاعا هاما، حيث بلغ معدلها بالنسبة للمقاولات غير المالية الخاصة 11,4% بنهاية دجنبر 2021، بدل 10,8% في نهاية 2019، وتَمَّت تغطيتها بأكثر من 74%.

الديون المعلقة الأداء الخاصة بالمقاولات غير المالية الخاصة

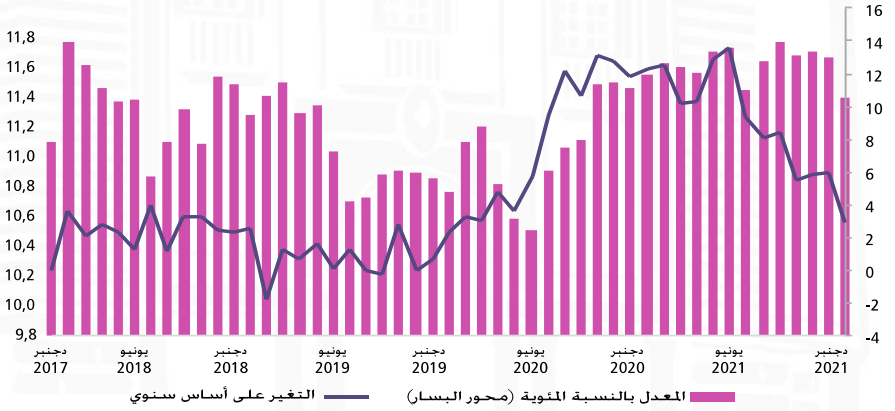

القروض البنكية المقدمة للمقاولات غير المالية الخاصة
(التغير على أساس سنوي؛ بالنسبة المئوية)

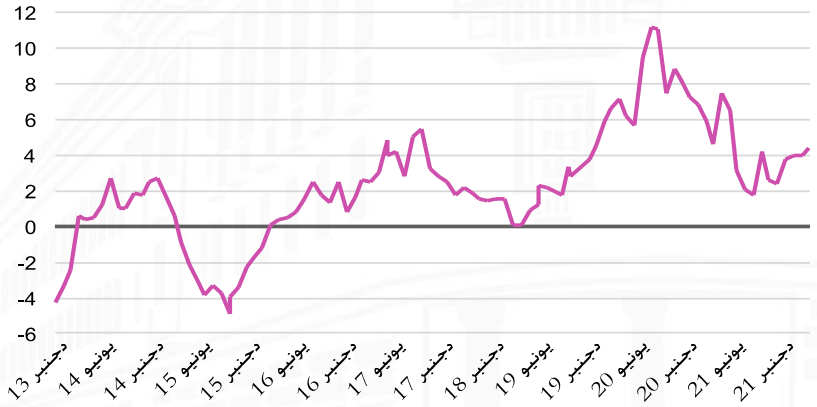

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

4. مهام أخرى: الاستقرار المالي

- يُعتبر الاستقرار المالي شرطا أساسيا لضمان مناخ مناسب للنمو والاستثمار، وهي إحدى الدروس المُسْتَخْلَصَة من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. فقد أثبتت هذه الأخيرة ضرورة تعزيز الإطار الاحترازي الكلي لضمان استقرار النظام المالي كشرط أساسي يُمَكِّن المقاولات من الولوج إلى تمويل الاستثمار.

- ومن هذا المنطلق، تم توسيع مهام بنك المغرب لتشمل مساهمته في الاستقرار المالي، حيث أصبحت هذه المهمة مدرجة في قانونه الأساسي لسنة 2019.

- وحتى قبل ذلك، عمل كل من بنك المغرب، ووزارة الاقتصاد والمالية، والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، على وضع أسس لإطار المراقبة الاحترازية الكلية والاستقرار المالي يرتكز على آلية مؤسساتية وتشغيلية. وطبقا لما ينص عليه القانون البنكي لسنة 2014، تم إحداث لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية التي يتولى بنك المغرب تنسيق أشغالها.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

4. مهام أخرى: الإشراف البنكي وحماية حقوق المستهلكين

- وفي مجال الإشراف البنكي، جعل بنك المغرب من الحفاظ على متانة النظام البنكي إحدى أولوياته، وذلك نظرا للدور المحوري الذي يلعبه في تمويل المقاولات في بلدنا.
- ورغم آثار أزمة كوفيد-19، مكنت الجهود المبذولة في هذا الإطار من الحفاظ على صلابة هذا القطاع.
- وهكذا، تحسنت معدلات الأموال الذاتية للبنوك بنهاية يونيو 2021، حيث بلغ متوسط معدل الملاءة على أساس فردي 16% ووصل متوسط معدل الأموال الذاتية من الفئة 1 إلى 11,9% .
- وفيما يخص المردودية، وبعد الانخفاض الهام المسجل في 2020 والذي بلغت نسبته 43,2% حيث انتقلت إلى 6,8 مليار درهم، ارتفعت النتيجة الصافية للبنوك لتصل إلى 8,8 مليار في يونيو 2021. وبالتالي، تزايدت مردودية الأصول بما قدره 0,7 نقطة مئوية إلى 1,2% ومردودية الأموال الذاتية بما قدره 7,4 نقطة إلى 12,2%.
- وحتى خلال الأزمة، بينت نتائج اختباري الضغط (Stress test) على المستوى الكلي المنجزين من طرف بنك المغرب قدرة البنوك على مواجهة الصدمات ومواصلة احترامها للمتطلبات التنظيمية، لاسيما بفضل هوامش الأموال الذاتية التي تم تكوينها في السنوات الأخيرة وكذا بفضل تطبيق تعليمات بنك المغرب. وهذه نفس الخلاصة التي توصل إليها صندوق النقد الدولي في تقريره الذي نشره الأسبوع الماضي.
- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه أمام تصاعد المخاطر، كان بنك المغرب قد طالب البنوك بتعليق توزيع الأرباح برسم سنة 2019 وأوصى بالحذر واليقظة فيما يخص أرباح 2020. وفيما يتعلق بالعام 2021، فقد طلب بنك المغرب من البنوك موافاته بمقترحاتها حول توزيع الأرباح إذا كان معدل الأموال الذاتية من الفئة 1 أقل من المستوى المحدد من طرف بنك المغرب.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

4. مهام أخرى: الإشراف البنكي وحماية حقوق المستهلكين

وموازاة مع ذلك، تبقى حماية حقوق المستهلكين من أولويات مهمات بنك المغرب خاصة من خلال:

- **تكريس البنك لِمَجَّانِيَّة 22 خدمة بنكية، من خلال نصوص قانونية أو اتفاقيات، والسهر على مراقبة تفعيلها** (فتح الحسابات وإصدار دفاتر الشيكات وحسابات التوفير وتَوْطِينُ الرَّاتِب وشهادةُ بَيَانِ الهَوِيَّة البنكية، على الخصوص)؛
- **إعطاءُ ديناميةٍ قوية وتعزيزُ دورِ المركز المغربي للوساطة البنكية** (Centre Marocain de Médiation Bancaire) مِن خلال إدخال فاعلين اقتصاديين جُدُد في مجلس إدارته (الاتحاد العام لمقاولات المغرب وجامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات). وقد عالج الوَسِيط عَددا مُتزايدا مِنَ النِّزَاعَات انْتَقَلَ من حوالي 500 في عام 2017 إلى 3724 في عام 2021؛
- **تأطير، عَبْرَ تَعْلِيمَةٍ لبنك المغرب مُؤَرَّخة في سنة 2019، لِشُروط وطُرُقِ تَسْلِيم رَفْعِ اليَد (Mainlevée) على ضمانات التمويل البنكي.** وهكذا، أصبح تسليم رفع اليد يَتِمُّ بطريقة آلية بِمُجَرَّد سَدَادِ القرض بالكامل في غُضُونِ أجلٍ أقصاه 30 يومَ عمل.
- **تعزيز الشفافية وولوج الزبناء إلى المعلومات** (الشروط المُطَبَّقَة على العمليات البنكية، وتَوَفُّر الوثائق التعاقدية باللغة العربية، وخلال الأزمة، توحيد اسْتِمَارَات طَلَب التأجيل وتعليل قرارات الرفض، وكذا مُعالجة الشِّكَايات المتعلقة بالتأجيل داخل أَجَلٍ لا يتجاوز 72 ساعة...)؛
- **تحفيز المنافسة خاصة عَبْرَ إِرْسَاءِ الحَرَكِيَّة البنكية (نونبر 2019) وإطلاقُ مِنصة لمقارنة أسعار الخدمات ولتواريخ القيمة (المرتقب في مارس 2022)؛**
- **إِعْدَادُ مُدَوَّنَةٍ أخلاقية مع البنوك حول تحصيل الديون قبل اللجوء للقضاء.** وتُحَدِّدُ هذه المُدونة القواعد الدُّنْيَا الواجبِ مُرَاعاتها مِنْ قِبَلِ مؤسسات الائتمان وَوُكَلَائِهَا تُجَاهَ الزبناء (الشفافية ؛ الحق في الولوج إلى المعلومات؛ احترام الزبناء؛ النَّزَاهَة والأمانة؛ احترام البيانات ذات الطابع الشخصي)؛
- بلورة ونَشْرُ العديدِ من الدَّلَائِل الإرْشَادِية حول "معالجة الشكايات" و"الحركية البنكية" و"رفع اليد عن الضمانات البنكية".

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

4. مهام أخرى: مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

- وفي مجال مراقبة أنظمة ووسائل الأداء، يحرص بنك المغرب على موثوقيتها التي تعد شرطا أساسيا لتسهيل المعاملات الاقتصادية وبالخصوص الاستثمار. وفي هذا الإطار، يسهر بنك المغرب على:
  - حسن اشتغال وسلامة أنظمة الأداء؛
  - سلامة أنظمة المقاصة والتسوية وتسديد الأدوات المالية؛
  - سلامة وسائل الأداء الكتابية وملاءمة المعايير المطبقة عليها.
- وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن العديد من الأوراش تستلزم تعبئة خاصة لاستكمالها ويتعلق الأمر على الخصوص بمشروع القانون المتعلق بمراقبة البنيات التحتية للأسواق المالية ومُصَدِّرِي وسائل الأداء، الذي من شأنه ضمان مطابقة الإطار القانوني المنظم لها مع المعايير الدولية وتعزيز مهمة المراقبة في هذا المجال.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

4. مهام أخرى: الشمول المالي

- وفيما يتعلق بالشمول المالي، أطلقت وزارة المالية، وبنك المغرب والأطراف المعنية في كل من القطاعين العام والخاص سنة 2019، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وذلك بهدف تحسين الولوج إلى الخدمات المالية، لاسيما بالنسبة لبعض الفئات.

- وللتذكير في هذا السياق، وحسب نتائج بحث البنك الدولي لدى المقاولات (2019):
  - تملك 58% من المقاولات التي تشغل ما بين 5 و19 شخصا– حسابا بنكيا، و19% فقط هي النسبة التي سبق أن حصلت على قرض بنكي،
  - 66% من المقاولات –التي تشغل ما بين 20 و100 شخصا– تملك حسابا بنكيا، و22% فقط حصلت على قرض بنكي.

- كما تشير من جهتها معطيات المؤشر العالمي للشمول المالي "Findex" الصادرة عن البنك الدولي والمتعلقة بالمغرب إلى أن نسبة الأشخاص الذين يملكون حسابا بنكيا تصل إلى:
  - 17% من النساء مقابل 41% من الرجال؛
  - 16% من الشباب مقابل 33% لدى الكبار؛
  - 20% من القرويين مقابل 37% لدى الحضريين.

- وتعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعة من الركائز، ومنها على وجه الخصوص التمويل الأصغر، والتأمين الشمولي، وتطوير العروض البنكية، والتربية المالية وكذا تطوير الأداء عبر الهاتف المحمول.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

4. مهام أخرى: الشمول المالي

- وفي هذا الصدد، أطلق بنك المغرب سنة 2017، بتعاون مع الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، الأداء عبر الهاتف المحمول. ورغم الجهود الهامة المبذولة ومنها خصوصا الإعفاء الضريبي الممنوح لتجار القرب، لا يزال عدد المنخرطين ضعيفا رغم مرور ما يقرب من خمس سنوات على إطلاقه. وهو ما يستلزم اتخاذ تدابير تحفيزية إضافية لتشجيع استعمال طريقة الأداء هاته والتي أبانت الأزمة عن إمكانياتها الهامة.

- كما شرع بنك المغرب سنة 2020 بتنسيق مع الأطراف المعنية الوطنية من القطاعين العام والخاص إلى جانب الشركاء الدوليين، في إعداد سياسة ترمي إلى التمكين الاقتصادي للنساء القرويات وذلك استنادا إلى نتائج البحث المنجز في هذا الخصوص.

- ومن جهتها، تهدف الثقافة المالية إلى تطوير المهارات اللازمة لاستعمال الخدمات المالية المناسبة و كذا اعتماد قرارات سليمة وناجعة في تدبير المالية سواء الشخصية أو المهنية.

- وبهذا الصدد، أحدث بنك المغرب سنة 2013 المؤسسة المغربية للثقافة المالية التي يتكون مجلس إدارتها من ممثلي المؤسسات العمومية والخاصة المعنية.

- وتغطي أنشطة المؤسسة مجموع التراب الوطني من خلال برامج تكوين وتوعية تستهدف الفئات ذات الأولوية خاصة المقاولات الصغيرة جدا والشباب حاملي المشاريع مع إيلاء اهتمام خاص بالقرويين والنساء و ذلك من أجل مساعدتهم على تطوير و ضمان استمرارية مقاولاتهم.

- وبموازاة ذلك، ينظم بنك المغرب في هذا الشأن العديد من الأنشطة الأخرى، نذكر منها بالخصوص:
  - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحافة المتخصصة؛
  - بلورة مجموعة من الأشرطة التربوية والأدوات التواصلية ونشرها على موقعه الإلكتروني.

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

5. إصلاح نظام الصرف

- بعد مسار طويل من الإعداد الذي بدأ منذ سنة 2009 على كافة الأصعدة، تم إطلاق إصلاح نظام الصرف في 15 يناير 2018 بتوسيع نطاق تقلب الدرهم من ±0,3% إلى ±2,5% مع الحفاظ على السلة المرجعية دون تغيير (60% بالنسبة للأورو و40% بالنسبة للدولار الأمريكي).
- وفي 9 مارس 2020، تم الشروع في مرحلة ثانية تمثلت في توسيع نطاق التقلب إلى ±5% مع الإبقاء على السلة المرجعية دون تغيير.
- ومنذ إطلاقه، يواصل بنك المغرب مواكبة هذا الإصلاح لضمان الظروف المواتية لنجاحه. وفي هذا الإطار، قام بالعديد من الإجراءات من أهمها:
  - إعادة إصلاح، بمعية وزارة الاقتصاد والمالية ومكتب الصرف، للإطار التنظيمي لسوق الصرف قصد تسهيل تدبير مخاطر الصرف خاصة عبر تليين شروط استعمال أدوات التَّحَوُّط ضد المخاطر
  - وضع آلية جديدة لتحديد الأسعار ومنصة إلكترونية لتداول العملات، إلى جانب إطار جديد لتدخلات البنك المركزي يتضمن على وجه الخصوص نظاما للمزايدة بالعملات (Système d'adjudication en devises)
  - إرساء نظام لتتبع وضعية السوق عن قرب، تشمل حساب السعر المرجعي، وتحصيل وتحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بالأسعار وبحجم المعاملات، مع نظام تقييم فصلي للتحقق من استمرار مطابقة سعر الصرف للأسس الاقتصادية

ثالثا: مهام بنك المغرب في خدمة الاستثمار

5. إصلاح نظام الصرف

- وفي نفس السياق، تم في 2 يوليوز 2018، إحداث الجمعية المغربية لغرف التداول (Association Marocaine des Marchés de Change) التي تضم كل البنوك المغربية وتتولى مهمة تشجيع وتطوير أنشطة التداول بالمغرب، لاسيما في سوق الصرف، من خلال تكوين الفاعلين في السوق وتأهيلهم للحصول على شهادات المصادقة.
- وفي سنة 2021، وبإيعاز من بنك المغرب، أطلقت هذه الجمعية الحملة التحسيسية "انفتاح" التي تهدف إلى توعية أكبر للفاعلين الاقتصاديين، خاصة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة حول تدبير مخاطر الصرف وأدوات التغطية المتوفرة (نشر كبسولات بيداغوجية، تنظيم ندوات على الإنترنت لتبادل التجارب والاستشارة، قافلات جهوية من خلال لقاءات مع الفدراليات الجهوية للاتحاد العام لمقاولات المغرب، والغرف التجارية والجمعيات المهنية).

- إن نجاح هذا الإصلاح، الذي يبقى رهينا بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية والانضباط المالي، سيمكن من رفع تنافسية المقاولات وقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الصدمات الخارجية وسيشكل رافعة بالنسبة للسياسات الاقتصادية الكلية الأخرى.

- كما سيمكن الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة من تعزيز استقلالية السياسة النقدية واعتماد نظام استهداف التضخم (Ciblage d'inflation).

خلاصة وآفاق

خلاصة وآفاق مستقبلية

- بالرغم من استمرار وضعية عدم اليقين، فقد سجل الاقتصاد الوطني نموا بأكثر من 7% في 2021، بعد انكماش بِ 6,3% سنة 2020.
- ورغم الأزمة، حافظ الاقتصاد الوطني على ثقة المستثمرين الأجانب كما يتضح من خلال المعطيات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغت عائداتها 27,5 مليار درهم في 2020 و32,2 مليار في 2021 مقابل 34,5 مليار في 2019. وفي نفس الاتجاه، وصلت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج إلى مبالغ قياسية.
- إلا أن الأزمة سلطت الضوء على مدى هشاشة النسيج الاقتصادي وسوق الشغل وكذا هشاشة فئات واسعة من الساكنة.
- ويبقى المثير للقلق أنه بعد هذا الانتعاش الذي يُعْتَبَرُ آليا في جزء منه، سيعود الاقتصاد الوطني حسب التوقعات إلى وتيرة نموه التي كانت تُسَجَّلُ قبل الأزمة والتي تُنَاهِزُ 3,5% في المتوسط مع تغير من سنة إلى أخرى حسب الظروف المناخية. وتبقى هذه الوتيرة أبطأ بكثير مما يحتاجه بلدنا لتحسين مستوى معيشة السكان، وخلق عدد كاف من فرص الشغل اللائق.

خلاصة وآفاق مستقبلية

ويَتَوَجَّبُ على بلدنا اليوم رفع هذا التحدي في سياق ما بعد أزمة كوفيد الذي يَتَّسِم بمستوى عال من عدم اليقين وبتغييرات جذرية تسببت فيها الأزمة أو ساهمت في تسريع وتيرتها. ويتعلق الأمر بالخصوص بالرقمنة، وحتمية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وإعادة النظر في النظام المتعدد الأطراف (Remise en question du multilatéralisme)، والتصاعد القوي للتوجهات السيادية.

ولمواجهة مجموع هذه التحديات وبلوغ أهداف التنمية المتوخاة، يستلزم العمل على جميع الأصعدة. وفي هذا الإطار، فإن بلادنا أطلقت في السنوات الأخيرة عددا كبيرا من الأوراش الهيكلية كان أهمها بمبادرة ملكية، بما فيها ورش بلورة النموذج التنموي الجديد. ويتوجب اليوم تسريع وتيرة إنجاز هذه المشاريع وخاصة تلك التي تكتسي أهمية قصوى ومن بينها:

- إعطاء الأولوية اللازمة لتعزيز النسيج الإنتاجي من أجل بروز مقاولات رائدة قادرة على تحمل المنافسة الدولية ولعب دور قيادي بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة؛
- مواصلة محاربة الفوارق والعمل على جعل النمو أكثر شمولا (Croissance plus inclusive) وعلى التوزيع العادل لثماره لتعزيز التلاحم الاجتماعي؛
- تسريع تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال: تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار، ميثاق الاستثمار، إصلاح القطاع العمومي في جميع جوانبه، تنفيذ التزامات المغرب تجاه مجموعة العمل المالي (GAFI)...؛

خلاصة وآفاق مستقبلية

- تحسين جودة الحكامة على جميع المستويات، ومحاربة الفساد، وتكريس مبادئ الاستحقاق وربط المحاسبة بالمسؤولية...؛

- تسريع الأوراش الهيكلية وعلى رأسها إصلاح منظومة التعليم وكذا التكوين المهني، الضروريين لإنتاج الأطر والأيادي العاملة التي يحتاجها بلدنا لتحسين إنتاجية وتنافسية اقتصاده؛

- ومن أجل تعزيز الهوامش الضرورية لتمويل هذه الإصلاحات والأوراش الهيكلية، يجب تسريع تنفيذ القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي واستكمال إصلاح أنظمة التقاعد، والقيام بمراجعات منتظمة للنفقات. ويجب كذلك تسريع إحداث السِجِلّ الاجتماعي المُوحد، الذي يبقى ضروريا لمواصلة إصلاح السياسة الاجتماعية لبلدنا؛

- ولضمان انسجام مجموع الأوراش ونجاعة استعمال الموارد، يجب إرساء ثقافة التقييم في إطار رؤية استراتيجية مع إرساء الأولوية بالنسبة للأهداف وكذا الموارد.

شكرا لكم